

الأثار الاقتصادية لتجمع البريكس (BRICS) على النظام الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية على مصر

أ.د. منال محمد الحسانين عفان *
أ.د. مصطفى السيد الشعراوي **
د. فاروق فتحى الجزائر ***
ضحا سليمان محمد ودن ****

(*) أ.د. منال محمد الحسانين عفان : أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة - جامعة طنطا، ولها اهتمامات بحثية في الاقتصاد الكلى والاقتصاد الدولى والسياسات الاقتصادية والاسواق المالية .

Email : manal.afan@commerce.tanta.edu.eg

(**) أ.د. مصطفى السيد الشعراوي: أستاذ الاقتصاد المتفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة - جامعة طنطا، وله اهتمامات بحثية في الاقتصاد الدولى والشركات متعددة الجنسيات والنقود والمصارف .

Email : mostafa.elshaarawi@commerce.tanta.edu.eg

(***) أ.م.د. فاروق فتحى الجزائر: أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة – جامعة طنطا وأهم الاهتمامات البحثية إقتصاديات التنمية والتخطيط والمشاكل الاقتصادية المعاصرة والسياسات المالية والمعاملات المصرفية الاسلامية .

Email: fadyelgazar@yahoo.com

(****) ضحا سليمان محمد ودن : باحثة اقتصادية حاصلة على الماجستير .

Email : dohasoliman76@gmail.com

مستخلص :

ظلت مشكلة المديونية الخارجية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية تشغل المجتمع الدولي في مختلف العصور، علي الرغم من الحلول التي قدمت لمعالجتها ولإصلاح سياسات المؤسسات الدولية ولكنها أخفقت في إيجاد حلول دائمة، مما أدى للتفكير في تجمعات جديدة كتجمع البريكس.

قد هدفت هذه الدراسة إلي بيان الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي ومصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠٢٠م، بالاعتماد على المنهج التحليلي والاستقرائي.

قد توصلت الدراسة إلى أنه مع حدوث الأزمات المتتالية والتي كان أخرها الأزمة المالية العالمية وظهور بعض الاختلالات في النظام النقدي الدولي أدى إلى عدم قدرته على تحقيق أهدافه وفشل هذا النظام، فأدى ذلك لظهور تجمعات جديدة كتجمع البريكس الذي أدى لتراجع هيمنة الدولار، ومواجهة القيود التي يفرضها النظام النقدي الدولي الحالي. إن أهم ما يميز السلوك الاقتصادي لدول التجمع اللجوء إلي أساليب التجارة فيما بينها عبر نظام مختلف للمدفوعات الدولية يعتمد علي العملات المحلية لكل دولة، ويسمح بالتبادل التجاري بعيدا عن النظام الراهن للمدفوعات الدولية الذي يسيطر فيه الدولار علي نمط التجارة الدولية. وبدراسة الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على مصر تبين أن حصول مصر على عضوية البريكس يمكن أن يحقق لها عدة فوائد كارتفاع حجم التبادل التجاري، وارتفاع معدلات النمو واستقلالها سياسيا. وقد بينت التجارة البينية بين تجمع البريكس ودول العالم مدي استفادة تلك الدول من انضمامها للتجمع، وبالتالي تستطيع مصر الاستفادة من تلك التجربة، وقد أوصت الدراسة إلي أنه عند التفكير في الخروج من هيمنة الدولار لابد أن يتم ذلك بشكل تدريجي. وينبغي علي دول تجمع البريكس أن تسعى لتحقيق التكامل في اقتصاداتها ومواقفها حتي تسير في طريقها نحو قيادة الاقتصاد العالمي. وأنه يتحتم علي مصر التفكير بجدية للإلتزام للتجمع، فليديها المقومات التي تؤهلها لذلك، وانضمامها للتجمع يعطيها فرصة النهوض بالاقتصاد المصري والتحرر من سيطرة وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقليل هيمنة الدولار علي الاقتصاد المصري.

الكلمات الأساسية: المديونية الخارجية، النظام النقدي الدولي، نموذج SWOT، تجمع البريكس، مصر.

Abstract.

The problem of external indebtedness and its impact on economic development has occupied the international community in various eras despite the solutions that were presented to address it and reform the policies of international institutions, but they did't find permanent solutions ,which led to thinking about new Grouping.

This study aimed to explain the economic effects of the BRICS Grouping on the international monetary system and Egypt during the period from 2007 AD to 2020 AD, based on the analytical and inductive method.

The study found that with the occurrence of successive crises, the last of which was the global financial crisis and the emergence of some imbalances in the international monetary system, which led to its inability to achieve its goals and the failure of this system, which led to the emergence of new groupings such as the BRICS, which led to the decline of the dominance of the dollar, and to confront the restrictions that It is imposed by the current international monetary system. The most important characteristic of the economic behavior of the countries of the assembly is the resort to trade methods among them through a different system of international payments that depends on the local currencies of each country, and allows trade exchange away from the current system of international payments in which the dollar dominates the pattern of international trade. By studying the economic effects of the BRICS grouping on Egypt, it became clear that Egypt's obtaining the BRICS membership could bring several benefits to it, such as the high volume of trade exchange, high growth rates and its political independence. The intra-trade between the BRICS and the countries of the world showed the extent to which those countries benefited from their accession to the grouping, and thus Egypt could benefit from that experience. The impact of the Corona virus crisis on the economic performance of the BRICS countries was mixed, and the assembly did not take any initiative against the crisis, which showed the lack of integration between those countries. The study recommended that when thinking about getting out of the dominance of the dollar, this should be done gradually. The BRICS countries should strive to achieve integration in their economies and positions in order to march on their path towards leading the global economy. It is imperative for Egypt to think seriously to join the grouping, and its joining the assembly gives it the opportunity to advance the Egyptian economy ,and reducing the dominance of the dollar on the Egyptian economy.

Key words: external indebtedness, international monetary system, SWOT model, BRICS Grouping, Egypt.

المقدمة :

لقد قامت المنظمات الدولية والدول الدائنة بتقديم العديد من المبادرات لمساعدة الدول المدينة، ولكنها لم تكن في مصلحة هذه الدول، حيث كان الغرض الأساسي لتقديم القروض من الدول الدائنة توسيع الأسواق وتصريف الفائض في أسواق الدول النامية، وبالتالي كانت الموافقة على القرض مشروطة بتحرير التجارة الخارجية، وقد أصبحت الدول المدينة تقترض من أجل سداد ديونها. ويعتبر تزايد أعباء الديون من أهم أسباب نمو واستمرار عجز ميزان مدفوعات الدول المدينة، وهذا العجز يتطلب اللجوء للاقتراض باستمرار مما أوقع الدول في التبعية الاقتصادية، وأيضا المقترحات التي قدمتها المؤسسات النقدية الدولية لم تستطع معالجة اختلالات النظام النقدي الدولي، بل قدمت مساعدتها للولايات المتحدة الأمريكية، وعند النظر في مشروطة الصندوق نجد أنه وضع شروط تعسفية صارمة أدت لتفاقم الأزمة بشكل أكبر وتوقف بعض الدول عن سداد ديونها وإعلان إفلاسها، وقد أدى ذلك لاستباحة الولايات المتحدة للعالم أجمع وفرض هيمنتها وسيطرتها على المؤسسات النقدية الدولية، وقد قامت بعض الدول الكبرى بالتفكير في إنهاء عصر الهيمنة الدولارية والتفكير في التحرر من التبعية، ومنع الإفراط في الاستدانة، ويعتبر فشل أوروبا في الحصول على استقلالها وغرقها في الديون السيادية، وتكرار الأزمات العالمية من أهم الدوافع لفكرة الاستقلال وتكوين تجمعات من تلك الدول كتجمع البريكس الذي نشأ عقب الأزمة المالية العالمية.

تجمع البريكس عبارة عن تجمع سياسي واقتصادي عالمي يتكون من خمس دول هم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، من أجل التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات كما يهدف إلى مساعدة الدول المدينة وخصوصا ضعيفة التطور لكي تسجل تقدم ونمو اقتصادي، وقد أثر تجمع البريكس على النسق الدولي من خلال تحقيقه لمعدلات نمو أعلى حتى من الدول المتقدمة هذا في الجانب الاقتصادي، أما في الجانب السياسي فيحاول التجمع منافسة السيطرة الأمريكية. وقد أثرت دول التجمع على طبيعة العلاقات الدولية من خلال قوة نكتلها الاقتصادي وبدأت من خلال اجتماعاتها الدورية تتادي بالإصلاحات في السياسة والاقتصاد، وأخذت دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وأصبحت تلعب دورا رياديا في مختلف المجالات على الساحة الدولية.

يتميز تجمع البريكس عن غيره من التجمعات في أنه يتبع نظام مختلف للمدفوعات الدولية يقوم على العملات المحلية لكل دولة وهذا يعني أضعاف سلطة الدولار، وقد وقع قادة دول التجمع على وثيقة لإنشاء بنك للتنمية برأسمال ١٠٠ مليار دولار، واحتياطات مالية تبلغ قيمتها أكثر من ١٠٠ مليار دولار أخرى، وذلك لمواجهة تأثير مؤسسات الإقراض الغربية، ولعدم الارتهان بشكل أكبر للدولار الأميركي، وسيقوم البنك بتقديم التمويل لمشروعات البنية الأساسية والتنمية في دول التجمع، وعلى عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن كل دولة من دول التجمع لديها حصة على قدم المساواة في البنك، بغض النظر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر المهمة الرئيسية لهذا البنك هي تنمية اقتصاديات دول العالم النامي، وإعطاء الأولوية لاقتصاديات البلدان الأعضاء، وقد أعلنت دول التجمع بوضوح أن تعاملات البنك ستمتد إلى الاقتصاديات الناشئة وإلى البلدان النامية والاستثمار في البنية الأساسية، والتنمية المستدامة هي القضية الرئيسية في تلك البلدان، وهذا تحدياً ما تتجم دائما عنه خلافات بين البلدان النامية من جانب والبنك أو الصندوق الدوليين من جانب آخر. وفي كل الأحوال فإن رغبة دول التجمع في تخصيص المزيد من الموارد إلى مؤسساتها الجديدة يؤكد الجدية في تغيير النظام الاقتصادي العالمي. ويواجه دول تجمع البريكس بعض المشاكل التي تؤثر على مسيرتها الاقتصادية ونموها المتوقع، فالأزمة الاقتصادية أثرت بشكل ملحوظ على مستويات نموها، كما أن بعض دولها لم يحقق ما كان متوقفاً من نمو اقتصادي، كذلك فهي لا تملك لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري بين دول التجمع من ناحية، ومع الخارج من ناحية أخرى، كذلك يعاني بعضها مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الإثنية والدينية في مجتمعاتها مما يؤثر على النمو والاقتصاد.

يعتبر انضمام مصر للتجمع يمثل قوة لصالح السياسة الاقتصادية المتبعة، حيث سيؤدي انضمامها لاتساع الأسواق الخارجية التي يتم التعامل معها فتزيد الاستثمارات، ويؤدي إلى المزيد من الانفتاح في التجارة الخارجية، وحل مشكلة مدفوعاتها الدولية المعتمدة على الدولار من خلال الدفع بالعملات المحلية للدول الأعضاء في التجمع، وتمتلك مصر عدة مقومات تؤهلها للانضمام للتجمع كموقعها الجغرافي والسياسي، وتحقيقها معدلات نمو مرتفعة بعد تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي فقد حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو له خلال ١١ عاماً، متصدراً معدلات نمو أهم اقتصادات المنطقة لعام ٢٠٢٠، وللعام الثالث على التوالي. فقد وصل معدل النمو إلى ٥,٦% خلال عام

٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٥.٣% خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨، و ٤.٢% عام ٢٠١٧/٢٠١٦، و ٤.٣% خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية والسياسية الهامة والناجحة لدعم مكانة مصر وحصولها على عضوية التجمع، فإن مصر ترتبط بكل دولة من دول التجمع اقتصاديا وسياسيا ولديها علاقات شراكة بينهم مما يدعم من موقفها في الحصول على عضوية تجمع البريكس.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي ما هي الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات بالتطبيق على الاقتصاد المصري؟ ويمكن تجزئة هذا السؤال إلى الأسئلة الآتية:

١. ماهي الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الديون الخارجية؟
٢. هل عجز النظام النقدي الدولي بمؤسساته المالية عن تحقيق الأهداف المرجوة ولم يستطيع معالجة المديونية الخارجية؟
٣. ما دور تجمع البريكس في حل أزمة المديونية الخارجية والمدفوعات الدولية وانهاء الهيمنة الغربية؟
٤. هل يمكن للدول النامية ومن بينها مصر الاستفادة من تجمع البريكس؟
٥. ماهي الآثار الاقتصادية المتوقعة الايجابية والسلبية عند دخول مصر في تجمع البريكس؟
٦. ماهي الرؤية المقترحة لدخول مصر في تجمع البريكس؟

أهمية البحث:

أهمية نظرية.

تفتقر المكتبة العربية إلى الدراسات التي تحدثت عن الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي ومصر، وهذه الدراسة لاستجلاء واقع التغيرات الجوهرية التي يعيشها العالم وما يشهده من تكتلات اقتصادية من خلال تقديم تطور نظري وتحليل معلوماتي حول تجمع البريكس، وتوضيح آثار التجمع على الاقتصاد المصري ومدى قدرته على إنهاء الهيمنة الدولارية وبالتالي المساعدة في حل مشكلة المديونية الخارجية.

أهمية عملية.

هذه الدراسة تعتبر مفيدة لصناع السياسة الاقتصادية في مصر، نظرا لأن مصر تعاني من مشكلة المديونية الخارجية وسيطرة الدولار على نظام المدفوعات الدولية. ويرجع أهمية اختيار هذا البحث لأن الموضوع يلقي اهتماما على الصعيد الدولي وله أهمية قصوى على المستوى العربي والمحلي في ظل التحولات الراهنة، وهذه المشكلة لا تزال دون حل ناجح وهي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الدراسة والتفكير في إيجاد الحلول التي تمكن البلدان النامية من إنهاء سيطرة الدولار والمؤسسات الدولية على نظام المدفوعات الدولية والقضاء على الهيمنة الغربية.

فروض البحث:

يمكن وضع الفروض الآتية:

١. إن المؤسسات المالية الدولية الحالية قد فشلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وحل مشاكل المديونية الخارجية للدول النامية.
٢. يمكن لتجمع البريكس مساعدة الدول النامية ومنها مصر في التخلص من هيمنة المؤسسات الدولية وهيمنة الدولار وتحقيق العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية.

منهج البحث :

سوف يتم استخدام المنهج المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي.

أهداف البحث :

- تهدف هذه الدراسة إلي بيان الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على الاقتصاد المصري وكيفية إنهاء سيطرة الدولار والمؤسسات الدولية على نظام المدفوعات الدولي وذلك من خلال:
- ١-دراسة أسباب ومشاكل الديون الخارجية، والحلول التي قدمت من جانب المؤسسات الدولية في معالجتها.

٢-ايضاح دور النظام النقدي الدولي وهل استطاع بمؤسساته المختلفة تحقيق الأهداف المرجوة منه.

٣-دراسة الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي، والآثار المتوقعة لتجمع البريكس على مصر.

٤-دراسة وتحليل رؤية مقترحة لمصر في اطار تجمع البريكس.

خطة البحث :

المقدمة كما سبق عرضها

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً : أسباب ومشاكل الديون الخارجية في مصر والدول النامية

ثالثاً: النظام النقدي الدولي ومشكلة الديون الخارجية

رابعاً : الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس علي النظام النقدي الدولي

خامساً: الآثار الاقتصادية المتوقعة لتجمع البريكس على مصر

سادساً:النتائج والتوصيات

أولاً: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الديون الخارجية ومشاكل الدول النامية بخصوص تسوية التزاماتها مع العالم الخارجي، وقد أوضحت أن معظم البلدان النامية تلجأ للاقتراض من أجل سد فجوة التمويل التي تظهر بسبب قصور الادخارات المحلية في تلبية الاحتياجات الضرورية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وأن تخفيض ديون الدول النامية يكون وراءه غاية سياسية بالدرجة الأولى من جانب الدول الدائنة، والأسباب الداخلية تكون مؤثرة في زيادة الديون أكثر من الأسباب الخارجية المتعلقة بالدول الدائنة نفسها، وأن تقاوم أزمة المديونية الخارجية يعود بشكل كبير لعدم وجود استراتيجية واضحة للاقتراض الخارجي، واللجوء للاقتراض الخارجي يتوقف على كيفية تخصيص الموارد المالية الناشئة عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه، و تبني البلدان المدينة برامج إصلاح اقتصادي قاسية انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول التي اتبعت سياسات صندوق النقد والبنك الدولي، كما أثبتت فشل الإجراءات المتبعة للتخفيف من أزمة المديونية، وقد

اتجهت دراسات أخرى الى إيضاح الدور الذي يقوم به النظام النقدي الدولي في تسوية المدفوعات الدولية عن طريق مؤسساته الدولية وكيف أخفق عن قيامه بالدور الأمثل مما دفع العديد من الدول الى التكتلات الاقتصادية والتي يعد من أهمها تجمع البريكس وفيما يلي سنتناول عرضاً وتحليلاً مختصراً لأهم تلك الدراسات بشكل مرتب زمنياً:

أ: الدراسات حول دور النظام النقدي الدولي.

١-دراسة (فؤاد حمدي-٢٠٠٩): تناولت الدراسة تحديد أسس النظام النقدي الدولي الجديد، وذلك فيما يتعلق بتحقيق أهدافه الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي وتعزيز فرص التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة، وذلك فيما يتعلق بالدول النامية وكذلك تقييم أداء النظام النقدي الدولي فيما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية سواء على المستويات الوطنية أو الدولية.

٢-دراسة (محمد الصائغ -٢٠١٠): قامت الدراسة ببيان دور المنظمات الحكومية في معالجة مشاكل القروض الخارجية، وأن هذه المنظمات تلعب دور مهم في علاج مشاكل القروض وذلك بسببين الأول حصول الدول الدائنة على المساعدة من قبل هذه المنظمات لا يكون في الغالب مصحوباً بشروط سياسية ولا يمثل عبئاً على استقلالها، والثاني إعادة ترتيب الأوضاع الدولية والنظر في تقسيم العمل الدولي يتم بشكل أكثر عدالة وبطريقة تهيئ أفضل الظروف الدولية أمام الدول النامية باعتبار أن المنظمات الدولية هي الإطار الأمثل لحل المشاكل الدولية حلاً سليماً، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي عند تحليلها لدور المنظمات الحكومية في إيجاد حلول لحل مشكلة المديونية والمنهج الاستقرائي عند بيان ركائز هذه المنظمات وأدواتها المالية والمنهج القانوني لتوضيح ماهو ثابت ومتفق عليه قانونياً وعلمياً وماهو متغير بشأن مناهج الحل التي تتبعها هذه المنظمات لإنهاء مشاكل القروض الخارجية. وقد توصلت الدراسة إلي عدم المبالغة في الاهتمام بإعادة جدولة القروض الخارجية لأن الجدولة ليست بالحل الناجح للمشكلة وإنما هي تأجيل ليوم الحساب، وضرورة تكثف المدينيين في جهة واحدة لمواجهة الدائنين ومن خلفهم المنظمات الدولية، وعدم الالتزام بالبرامج التي تضعها هذه المنظمات لمعالجة الخلل الاقتصادي الموجود في الدول المدينة.

٣- دراسة (آيت سمير - ٢٠١٤): تناولت هذه الدراسة محاولة إيجاد نظام ملائم لسعر الصرف يتلائم مع أداء الاقتصاد الوطني للدول، وتناولت الدراسة أهم اختيارات دول الجنوب لأنظمة الصرف الموجودة، والعلاقة بين نظام الصرف المتبع وأقسام ميزان المدفوعات ومدى فاعلية السياسة الاقتصادية في ظل أنظمة الصرف المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود صراع دائم بين الدول ما يسمى بحرب العملات، وأن انهيار نظام بريتون وودز أدى إلى الفوضى النقدية على المستوي الدولي، وأثبتت الدراسة أن الأنظمة الوسيطة أكثر ملائمة للدول النامية، وعدم وجود نظام ملائم لجميع الدول فهو حسب اقتصاد كل دولة.

٤- دراسة (حسام عبد العال - ٢٠١٧) تناولت هذه الدراسة ماهية صندوق النقد الدولي وأسباب نشأته، وهيكله، ودوره وأهدافه، وأيضا تأثيره على اقتصاد الدول النامية الذي يعتبر سلبي للبعض وإيجابي للبعض الآخر. وقد بينت الدراسة أن القروض التي تلجأ إليها الدول النامية لا تخلو من الآثار التي تتركها سواء إيجابية أو سلبية، وقد تعددت التجارب الفاشلة للدول مع الصندوق كاليونان، ولكن هناك أيضا تجارب ناجحة كماليزيا وتركيا. والدول التي حصلت على قرض من الصندوق لم يستطيع معظمها تحقيق نهضة اقتصادية حيث أن القرض يدمر اقتصادها.

٥- دراسة (جلال، حاجي - ٢٠١٧): قامت هذه الدراسة ببيان آليات اصلاح النظام النقدي الدولي في ظل التحديات التي تفرضها الأزمة المالية العالمية وبيان معالم هذا النظام وخاصة أن هذا النظام يعد القلب النابض لحركة الاقتصاد الدولي. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة طرح مجموعة من المقترحات لإصلاح هذا النظام من أهمها استحداث عملة ارتكازية بديلة للدولار، وأن المقترحات الصادرة عن المؤسسات النقدية الدولية لم تصب مجملها في اصلاح النظام النقدي الدولي وإعادة هيكلمته بل كانت حلولاً سطحية، وأن هذه المؤسسات قدمت المساعدة لأمريكا، ولا بد من وضع حد لتجاوزات السياسات النقدية التي تخدم المصلحة الخاصة وضرورة إعادة هيكلة المنظومة الإدارية للمؤسسات النقدية الدولية.

٦- دراسة (أحمد بوشناقفة ، فاطمة لعلمي - بدون تاريخ) تناولت هذه الدراسة أوجه القصور في النظام النقدي الدولي وكيفية معالجته، ومراحل تطوره والأزمات التي واجهته وتأثير ذلك على التنمية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى تعرض النظام النقدي الدولي لعدة أزمات والتي أثبتت وجود ثغرات في النظام ويسبب ذلك اتجاه الدول لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي والحاجة لضرورة

إصلاحه وانقسمت الآراء لثلاثة اتجاهات أولها البقاء على النظام المعتمد على الدولار وثانيها إحلال اليورو محل الدولار وثالثها اعتماد سلة من العملات حتى لا يسهل التأثير عليها. وقد اقترحت الدراسة إلي أنه لا بد من استبدال الدولار بعملة أخرى تتوفر فيها قدرتها علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي وألا تكون خاضعة لتوجيه من قرار سياسي لدولة واحدة علي حساب مصالح باقي الدول .

ب: الدراسات حول تجمع البريكس.

١- دراسة (اللطيف عبد الكريم - ٢٠١٤) تناولت الدراسة التعريف بتجمع البريكس وتوضيح مكانته ودوره الحالي في النظام الاقتصادي العالمي وبيان الأهداف التي يسعى إليها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى هيمنة القوي الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العالمي لوقت طويل، ولكن تأسيس تجمع البريكس وحجم تنميته ونموه السريع أدى إلى التحول التدريجي في الاقتصاد العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وقد أصبحت مشاركة دول التجمع في الاقتصاد العالمي فعالة بعد أن كانت مهمشة، فقد استطاعت إنعاش الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية. وبينت الدراسة أن هدف التجمع هو التنمية والازدهار والتكامل، وبالرغم من حصول التجمع على قوة اقتصادية وسياسية رائدة إلا أن الدول المتقدمة لن تستسلم بسهولة في التحلي عن مكانتها العالمية.

٢- دراسة (Richard ،Li Xiaoyun - ٢٠١٤) تناولت هذه الدراسة مؤتمرات تجمع البريكس والتطور المحتمل في الاقتصاد العالمي والنظام الدولي، والتعاون الإنمائي لدول تجمع البريكس. وقد توصلت الدراسة إلى أن تجمع البريكس يعتبر مؤشر إيجابي لحكومة عالمية أوسع وأقوي، وأن تجمع البريكس يسعى لإدخال قنوات جديدة في مجال التنمية من خلال المبادرات التي يقوم بها كاتفاقيات التمويل المشترك، وبذلك تنمية البريكس.

٣- دراسة (على عبده - ٢٠١٤) تناولت الدراسة نشأة تجمع البريكس والاجتماعات التي تم انعقادها والمساعي المصرية من أجل الانضمام للتجمع والموقف الدولي من ذلك والمقومات التي تؤهلها للانضمام لتجمع البريكس. وقد بينت الدراسة أنه بالرغم من المساعي المصرية من أجل الانضمام للتجمع والمقومات التي تمتلكها مصر، إلا أن هناك عدة معوقات تقف أمام هذا

الانضمام، حيث يري البعض أن التجمعات الناشئة تسعى للسيطرة على منابع المواد الخام في العالم، وأيضا ضعف اقتصاد مصر مقارنة بدول التجمع ولكنه يمتلك مقومات تمكنه من تحقيق معدلات نمو مرتفعة تؤهله للحصول على عضوية التجمع.

٤- دراسة (خالد ، مناف - ٢٠١٦) تناولت الدراسة دور التكتلات الاقتصادية الدولية ومنها تجمع البريكس في التأثير علي بنية النظام الدولي ، وتحديد ملامح النظام الدولي بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ،وقد توصلت الدراسة إلي أن المنظمات الدولية لها دور كبير في تغيير بنية النظام الدولي، وأن من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد اتجاهه نحو التجمع الاقتصادي وهذا يبين أهمية تجمع البريكس ،وعندما يفشل النظام الدولي في أداء مهامه سيؤدي ذلك إلي تحول في بنية هذا النظام ، وتجمع البريكس له دور كبير في تغيير شكل وبنية النظام الدولي وقد تبين ذلك في المحافل الدولية من خلال التصدي للولايات المتحدة فيما يتعلق بالأزمة السورية.

٥- دراسة (محمود شهاب-٢٠١٧) تناولت الدراسة عرض مسار تشكيل دول تجمع البريكس من حيث الأهداف والطبيعة والتحديات التي تواجهه وأسلوب إدارة شؤونه، وأيضا الرؤية الاستراتيجية البديلة لدول التجمع بالنسبة للنظام الدولي. وتوصلت الدراسة أن تجمع البريكس عبارة عن تجمع لمستقبل اقتصادي جديد قد يأخذ مرتبة الصدارة الاقتصادية من القطب الأحادي الغربي في ظل وجود الفوضى في العلاقات الدولية، وعدم قدرة القوة الاقتصادية الغربية على التصدي للآزمات.

٦- دراسة (المركز الديمقراطي العربي -٢٠١٨) تناولت الدراسة خلفيات نشأة التجمع، وموقع التجمع على خارطة الدولية، وقمة تجمع البريكس ٢٠١٨ وبينت التحديات العالمية التي ناقشتها تلك القمة. وتوصلت الدراسة إلي أن تجمع البريكس له وزن اقتصادي مهم في النظام الدولي انطلاقا من حجم اقتصادات دوله، وخطتها التنموية وإنجازاتها المؤسساتية، وقد بينت الدراسة أنه بالرغم من حداثة تجمع البريكس إلا أنه نجح في القيام بعدة مشاريع اقتصادية ناجحة، وأن التجمع يسعى لحماية وتطوير اقتصادات الدول الناشئة.

٧- دراسة (علاء الجعيري -٢٠١٨) تناولت الدراسة نشأة تجمع البريكس والمواقف المشتركة لهذه الدول بالنسبة للقضايا الدولية وبينت مميزات التجمع، ومدى قدرة التجمع على التواجد في المنظومة

الدولية والحد من الهيمنة الأمريكية والتعرف علي وضع النظام الدولي القائم ومراحل تطوره وايضا استشراف المرحلة المقبلة لتواجد التجمع داخل المنظومة الدولية ،وقد اعتمدت هذه الدراسة علي عدة مناهج كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار والمنهج الاستشراقي . وقد توصلت الدراسة إلى أن تجمع البريكس يعتبر قوة اقتصادية وتكتل عالمي يجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع، ويشكل التجمع قوة دولية لا يستهان بها تسعى أن تكون ذات وزن سياسي في مختلف الهيئات الدولية.

٨- دراسة (صلاح الدين -٢٠١٩) تناولت الدراسة دور تجمع البريكس في الحوكمة العالمية من خلال وصفه بتجمع اقتصادي يضم كبري الاقتصادات الصاعدة، ويبحث عن دور مؤثر في النظام الدولي، وتناولت أيضا بيان موقف التجمع تجاه الأزمات والقضايا الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباينات واضحة بين دول التجمع سواء في حجم القوة الاقتصادية أو طبيعة النظام السياسي، وأن مكانة التجمع في الاقتصاد العالمي اعتمدت على الجانب الاقتصادي المتنامي، وتمسك البريكس بمبدأ السيادة الوطنية والقانون الدولي، وأن أهم التحديات التي تواجه البريكس هو تمسك القوة الغربية بمكانتها في إدارة الاقتصاد العالمي.

ثانيا : أسباب ومشاكل الديون الخارجية في مصر والدول النامية

تعرضت الدول النامية عبر مسيرتها التنموية بمشكلات متعددة ومختلفة حسب ظروف كل بلد وامكانياته ،ومن أهم هذه المشكلات ندرة رأس المال النقدي مما أدى لأزمة التمويل والدين الخارجي ، وذلك بسبب قلة حجم المدخرات المحلية ، وجوهر مشكلة التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية قصور معدلات الادخار المحلي لذلك صار الاعتماد علي القروض الخارجية ،ومن هنا بدأت مشكلة الديون تأخذ حيزا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية، ومن الطبيعي أن تلجأ الدول للاقتراض لكي تسد العجز التجاري في ميزان المدفوعات ،ولكن بسبب الأثر التراكمي الذي يحدثه أعباء خدمة الديون الخارجية يترتب عليه استمرار العجز،وهذا يعني أن المديونية الخارجية تعد من أسباب العجز في ميزان المدفوعات، وقد ظهرت مشكلة المديونية بشكل واضح في الثمانينات خاصة عند إعلان المكسيك توقفها عن دفع الأقساط والفوائد المستحقة عليها ، وهذا الموقف صار عليه أكثر من دولة حتى أطلق عليه استراتيجية الامتاع.

القرض الخارجي هو اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها في عقد القرض، في حين عرفت مجموعة العمل الدولية متعددة الأطراف المديونية الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة خلال فترة زمنية على المقيمين في دولة ما تجاه غير المقيمين لدفع المبلغ بالإضافة لفوائده المترتبة عليه إن وجدت، كما يتطلب معرفة كافة الالتزامات المالية المترتبة على الدولة سواء ديون الحكومة أو ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة من قبل الحكومة بالإضافة لعمليات الاستثمار المباشر.

تتواجد مؤشرات عديدة للمديونية الخارجية أهمها:

١. مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي = الديون الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي

وكما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد الدول على العالم الخارجي لتمويل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك. ويعتبر أكثر المؤشرات دلالة حيث أنه مرتبط بالناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر القوة الاقتصادية الرئيسية.

٢. مؤشر الاحتياطات الدولية إلى الدين العام الإجمالي

يبين هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية للدولة، وبالتالي قدرتها على مواجهة أعباء ديونها الخارجية، وتلجأ إليه الدولة للمحافظة على سعر الصرف والسياسة الاقتصادية، وأهدافها عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات، فهذا الاحتياط يعتبر بديل عند إجراء الموازنة القاسية التي قد يتطلبها العجز في ميزان المدفوعات كإتباع سياسة انكماشية وتخفيض سعر الصرف، ويقيس المؤشر قدرة الدولة على تمويل ميزان ديونها الخارجية، وتعتبر نسبة ٤٠% هي النسبة المثلى لذلك.

٣. مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات

يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية، ويبين أهمية الدين القصير في خدمة المديونية، ومدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع في الصادرات ويعتبر مؤشر استدامة، والمستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية، فارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية.

٤. مؤشر نسبة الديون إلى الاستيراد

يقاس من خلال العلاقة الآتية:

مؤشر نسبة الدين إلى الاستيراد = (إجمالي الدين الخارجي / إجمالي الاستيرادات) * ١٠٠*
وارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة أعباء المديونية.

أسباب الديون الخارجية في مصر والدول النامية.

عند تفجر أزمة الديون في منتصف عام ١٩٨٢ اختلفت الآراء حول حدوث هذه الأزمة الدولية ، فالبعض يرى أن الدول النفطية وسياساتها التسعيرية في السبعينيات هي السبب في الأزمة وأيدهم في ذلك بعض الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والبعض الآخر يرى أن الدول المدينة نفسها تأخذ القسط الأكبر في حدوث الأزمة وأيدهم في ذلك البنوك التجارية، وقد تسببت هذه العوامل مجتمعة في حدوث الأزمة مع اختلاف حدتها من دولة لأخرى حسب الوضع السياسي والاقتصادي لكل دولة، وسنتناول في هذا المبحث العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي أدت لتفاقم أزمة المديونية الخارجية في مصر والدول النامية عموماً.

الأسباب الداخلية التي أدت إلى تفاقم المديونية.

بالرغم من أن العوامل الخارجية كان لها تأثير كبير في الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية وأثرت بشكل سلبي عليها وخصوصاً في موازين المدفوعات وأيضاً في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وزادت من حاجتها وميولها للاستدانة الخارجية، لكن العوامل الداخلية أظهرت أيضاً آثار سلبية فمسؤولية الدائنين في تفاقم الأزمة كانت كبيرة جداً. وأهم هذه العوامل:

١ - ارتفاع معدلات التضخم

يعتبر التضخم من أهم المشاكل التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية فله تأثير داخلي وخارجي، فعلي المستوى الداخلي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية وبالتالي يتجه المستهلك لشراء المنتج الأجنبي لانخفاض أسعاره وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية من أجل الاستيراد وبذلك يرتفع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وفي نفس الوقت انخفاض أسعار المنتجات الوطنية يقلل من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية فتخفض حصيله الصادرات، وهذا بالطبع يؤثر سلبا على الموازين التجارية لهذه البلدان، وبما أن الميل الحدي للاستيراد للدول النامية دائما مرتفع فتتجه دائما للقروض الخارجية من أجل تمويل العجز في موازين حسابها الجاري لسداد فاتورة استيرادها.

جدول رقم (١) معدل التضخم العالمي للدول النامية % للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنة	معدل التضخم للدول النامية
٢٠٠٠	٤.٧٧
٢٠٠١	٤.٦٢
٢٠٠٢	٣.٤٦
٢٠٠٣	٣.٨٥
٢٠٠٤	٣.٧٦
٢٠٠٥	٤.٠٥
٢٠٠٦	٤
٢٠٠٧	٤.٢٧
٢٠٠٨	٦.٣١
٢٠٠٩	٢.٦٧
٢٠١٠	٣.٦٨
٢٠١١	٥.٠٥
٢٠١٢	٥.٨
٢٠١٣	٥.٥

السنة	معدل التضخم للدول النامية
٢٠١٤	٤.٧
٢٠١٥	٤.٧
٢٠١٦	٤.٢
٢٠١٧	٤.٣
٢٠١٨	٤.٨

المصدر: قاعده بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧-٢٠١٩.

كما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد فقد انخفض معدل التضخم في الدول النامية انخفاضا محدودا ليلبغ ٤% في ٢٠١٧ مقابل ٤.٣% في ٢٠١٦، وهو عكس ما كان متوقعا في ظل التحسن النسبي لأسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية عام ٢٠١٧، بالنسبة لدول الشرق الأوسط فكان الارتفاع لسببين الارتفاع النسبي في أسعار النفط بسبب خفض الدعم على منتجات الطاقة، وأيضا تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول مثل مصر وما نتج عنه من انخفاض قيمة العملة الوطنية.

جدول رقم (٢) معدل التضخم السنوي لمصر % للفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٩)

السنة	معدل التضخم
٢٠٠٥	٤.٨
٢٠٠٦	٧.٧
٢٠٠٧	٩.٥
٢٠٠٨	١٨.٣
٢٠٠٩	١١.٨
٢٠١٠	١١.١
٢٠١١	١٠.١
٢٠١٢	٧.١
٢٠١٣	٩.٥

السنة	معدل التضخم
٢٠١٤	١٠.١
٢٠١٥	١٠.٤
٢٠١٦	١٣.٨
٢٠١٧	٢٩.٥
٢٠١٨	١٤.٤
٢٠١٩	٩.٤

المصدر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. <https://www.capmas.gov.eg>

يتضح من الجدول أن ارتفاع معدل التضخم في مصر موجود بشكل دائم بسبب اعتماد الحكومة لسد العجز في الموازنة العامة على القروض الداخلية والاعتماد على القروض الخارجية من أجل سد العجز في الحساب التجاري ومن أجل خدمة أعباء ديونها، ومما ساعد على زيادة التضخم ارتفاع أسعار الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠١٧ بمستويات مرتفعة وهذا بدوره أثر على الاستهلاك المحلي مما انخفض معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد انخفض مرة أخرى عام ٢٠١٨ و٢٠١٩ وذلك بسبب تراجع أسعار بعض السلع. وقد ارتفع أيضا متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي كالآتي:

جدول رقم (٣) متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي للفترة من (٢٠١١-٢٠١٩) بالدولار

السنة	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي
٢٠١١	٤١٣.٦
٢٠١٢	٣٨٧.٧
٢٠١٣	٤٧٥.٣
٢٠١٤	٥٠٦.٤
٢٠١٥	٥١٣.٥
٢٠١٦	٥٧٣.١
٢٠١٧	٨١٢.٣

متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي	السنة
٨٤١.٢	٢٠١٨
١٠١٣	٢٠١٩

Source: <https://www.tahrirnews.com/Story/908460>

ذكرت البيانات الخاصة بالبنك المركزي، تراجع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي لأول مرة في عام ٢٠٢٠، ليصل خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠٩.٨ دولار مقابل ١٠١٣ دولارا خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨-٢٠١٩، ولكن متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي ارتفع بذلك على أساس سنوي ١٤١.٩ دولار وذلك مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩ ، والذي سجل فيه متوسط نصيب الفرد ٨٦٧.٩ دولار، بحسب التقرير الشهري للبنك المركزي في يناير، يأتي تراجع نصيب الفرد من الدين الخارجي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، رغم زيادة إجمالي الدين، وهو ما قد يرجع إلى تغيير التعداد السكاني الذي يعتمد عليه البنك المركزي في حساباته.

٢- الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي

من المعروف أن الدول النامية اعتمدت في عملية تنميتها على الاقتراض الخارجي بدلا من تعبئة مدخراتها المحلية، فكانت تعتبر الاقتراض الخارجي بديل عن الادخار المحلي وبسبب الشروط الميسرة للإقراض الخارجي في فترة السبعينيات أدى ذلك بزيادة الاعتماد على الإقراض وعدم تعبئة الفائض المحلي وبسبب هذا الإفراط في الإقراض الخارجي واجهت هذه الدول صعوبات في الديون في فترة الثمانينات.

٣- الفساد الإداري والبيروقراطية.

قد أطلق البعض على الفساد عنصر الإنتاج الخامس لأنه أصبح ظاهرة أساسية في الدول النامية، ويعني بالفساد الإداري إساءة استعمال السلطة لتحقيق نفع خاص. وصور الفساد تظهر في تلقي رشاوي واستخدام الوساطة وغيرها. والبيروقراطية لا تقل سوء عن الفساد فتعقد الإجراءات يؤدي للتحايل وتسهم بشكل كبير في سوء تخصيص الموارد وإهدار المال العام ، وبالتطبيق علي موضوع الدراسة نجد أن الفساد والبيروقراطية ساهما في تقاوم الأزمة. ومن مظاهر الفساد أيضا عدم وجود سياسات سليمة للاقتراض، فمثلا في مصر كان إعداد بيان شامل بالمديونية يتطلب الاتصال بعدة

جهات كوزارة المالية ووزارة الاقتصاد وغيرها من الجهات فعدم وجود جهاز مركزي موحد يشرف على الإقراض يؤدي الي عدم دقة الإحصائيات.

٤- ازدياد عجز الموازنة العامة

تعاني الدول النامية من ارتفاع نفقاتها العامة عن إيراداتها، وتزيد الفجوة بين النفقات والإيرادات خصوصا عند تبني الدولة سياسة إصلاح اجتماعية لتحسين مستوي المعيشة وإزالة الفروق الكبيرة بين طبقات المجتمع ودائما يمول هذا العجز عن طريق الاقتراض، وبسبب الاعتماد الكبير من الحكومة المصرية علي القروض الخارجية لسداد عجز الموازنة العامة نمت المديونية الخارجية بشكل كبير حيث بلغت ٩٢مليار دولار عام ٢٠١٨ بعد أن كانت لا تتعدى ١.٩ مليار دولار عام ١٩٧٢، وبالرغم من إسقاط حوالي ٥٠% من المديونية بعد اتفاق نادي باريس إلا أن أعباء هذه الديون (الأقساط والفوائد) ظلت موجودة وواجبة الدفع.

جدول رقم (٤) تطور عجز الموازنة العامة لمصر للفترة من (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) بالمليار جنيه

السنة المالية	تطور العجز
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٣.٢٠١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٩.٩٨٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٢.١٨٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٥.٤٢٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٨.٦٥٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٩.٧٧٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥١.٢٥٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٤.٦٩٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦١.١٢٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧١.٨٢٦
٢٠١١/٢٠١٠	٩٨.٠٣٨
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤.٤٦٠
٢٠١٣/٢٠١٢	١٦٦.٧٠٥

تطور العجز	السنة المالية
٢٣٩.٧١٩	٢٠١٤/٢٠١٣
٢٥٥.٤٣٩	٢٠١٥/٢٠١٤
٣٣٩.٥	٢٠١٦/٢٠١٥
٣٧٩.٥	٢٠١٧/٢٠١٦
١٨٧.٢٩٩	٢٠١٨/٢٠١٧ (يوليو - ديسمبر)
١٨٦.٦٥٥	٢٠١٩/٢٠١٨ (يوليو - ديسمبر)

المصدر: السنوات (٢٠١٤-٢٠٠٠) الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٥. عيد الله عبد اللطيف عبد الله (دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة للأسباب-الآثار-الحلول)، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية ٢٠٠٦، ص ١٥.

التقرير السنوي للبنك المركزي للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ / ٢٠١٥-٢٠١٦ / ٢٠١٦-٢٠١٧ الموقع الرسمي للبنك المركزي <http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx>

نلاحظ من الجدول السابق أن عجز الموازنة العامة في مصر دائم ومستمر خاصة بعد عام ٢٠١١ بسبب الأحداث السياسية بعد ثورة ٢٠١١، والتي زادت فيها مطالب الشعب بتحقيق العدالة الاجتماعية مما جعلت الدولة تزيد من إنفاقها الحكومي وزيادة ديونها الداخلية والخارجية.

الأسباب الخارجية ومسؤولية الدائنين.

وهي العوامل الخارجية عن سيطرة الدول النامية وتتمثل أهم هذه العوامل في:

أزمة الكساد التضخمي

تعرضت الدول الرأسمالية خلال السبعينيات بأزمة أدت إلى انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وظهور الكساد التضخمي، حيث ظهر الكساد وارتفاع الأسعار معاً، فالتجهت هذه الدول إلى التخلي عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق وخلال تلك الفترة أثرت عدة عوامل بشكل كبير على تقادم المديونية منها: ارتفاع أسعار البترول خصوصاً بعد الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأوبك التي أدت لزيادة دخل الدول النفطية، وأثر على زيادة تكلفة الإنتاج في الدول المتقدمة، وإلغاء تحويل الدولار للذهب وانسحاب الولايات المتحدة من قاعدة الذهب، وانتشار هروب رأس المال، وبسبب ذلك قامت الدول الرأسمالية باستقطاب الأموال الفائضة في الدول

المصدرة للنفط بأسعار فائدة مرتفعة مما أدى الي ارتفاع تكلفة الاستدانة، وزيادة الفوائض النقدية لديها مما أدى لافتتاح فروع لبنوكها في دول العالم لاستقطاب المزيد من الودائع وإعادة إقراضها للدول النامية بتكاليف باهظة وشروط ميسرة مما أدى لوقوعها مرة أخرى في فخ المديونية، وقد قامت الدول الرأسمالية بفتح العديد من الأسواق في الدول الاشتراكية لتصريف منتجاتها والخروج من الكساد. وبسبب ارتفاع الفائدة ارتفعت تكلفة الاقتراض مما أدى لارتفاع أعباء خدمة الديون.

في إحدى الدراسات قدرت المعدل الحقيقي للفائدة في الدول النامية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥) بأنه ارتفع من ٢.٨ % إلى ٣.٩% خصوصا بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بالرغم من أن متوسط سعر الفائدة الحقيقي العالمي لم يتخطى ٣.٣% لنفس المدة. ومعني ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي زيادة أعباء خدمة ديون الدول النامية وبذلك تأخرت مدفوعات الفوائد على هذه الدول، وسبب ارتفاع أسعار الفائدة يرجع إلي تدهور أسعار الصرف.

الصراعات الإقليمية والنزاعات المسلحة

تعتبر الصراعات الإقليمية من أخطر المشاكل المتعلقة بتقاوم المديونية، فالدول الكبرى تعاني من كساد في اقتصاداتها، ووجدت أن أفضل طريقة لامتناس الفوائض في الدول النامية وفتح أسواق لمنتجاتها من خلال الإنفاق على التسليح، وأظهرت هذه الدول مساعداتها للدول النامية التي بها نزاعات مسلحة فقامت بإقراضها بشروط ميسرة وتكاليف باهظة فامتصت معظم الفوائض النقدية في الدول النفطية.

تشير إحدى الدراسات الحديثة للبنك الدولي أن الحرب في سوريا أدت الي تحقيق خسائر في اقتصاديات الدول المجاورة لها (مصر - العراق - تركيا - الأردن-لبنان) فحققت خسائر في إنتاجها القومي بحوالي ٣٥ مليار دولار. وفي إحدى الدراسات التي أجريت في معهد السلام الدولي بالسويد ٢٠١٤ تبين أن حجم الإنفاق العسكري في العالم زاد عن ١٣٠ ضعف ما تم إنفاقه على المساعدات الإنسانية التي لم تتعدى ١٧.٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ١٩.٤ مليار دولار عام

النظام الاقتصادي الدولي ودوره في تفاقم المديونية

إن النظام الاقتصادي السائد دوليا ساعد على تفاقم الأزمة، وتم استحداث آليات جديدة لضمان بقاء الدول النامية في الاحتلال الاقتصادي. فالنظام الاقتصادي الدولي الحالي يركز على: - جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها من أجل التنمية، وذلك عن طريق إقرار الحوافز الضريبية وعدم منع تحويل أرباح استثماراتها للخارج ومنع المصادرة - إخضاع الدول النامية للمتطلبات الرأسمالية العالمية الجديدة، وتدعيم الفكر الرأسمالي - العمل على إلغاء القطاع العام وقيام القطاع الخاص بالإنتاج والتوزيع - اتخاذ القرارات الاقتصادية لحساب أصحاب السلطة وإلغاء الطبقات الكادحة.

من خلال ما سبق نجد أن أسباب الاستدانة لم تختلف باختلاف العصور، فأزمة المديونية لها جذورها وأسبابها التاريخية، والتي كان من أهمها هو السعي لتحقيق التنمية، وأن الهدف الأساسي للدول الصناعية من تقديم القروض هو توسيع الأسواق وتصريف منتجاتها وإغراق الدول في المزيد من الديون لكي تقع تحت التبعية بمختلف أنواعها، حتى أصبحت تقترض من أجل سداد ما عليها، وتظل في حلقة مفرغة لا تستطيع التخلص منها.

آثار الديون الخارجية في مصر والدول النامية.

أدى وقوع بعض الدول في مأزق المديونية ووصولها لنقطة حرجة إلى تأثيرها على الأوضاع الداخلية للبلد المدين، فتحكمت في أوضاعها الاقتصادية وأثرت على القرارات السياسية. وتختلف هذه الآثار من دولة لأخرى حسب حجم ديون كل دولة وتنوعها وشروطها وأيضاً حسب الهيكل الاقتصادي للدولة نفسها. وتتوقف الآثار على الكيفية التي تستخدم بها الدولة المدينة هذه القروض في الاستثمار.

الآثار السياسية

تعتبر الآثار السياسية الناتجة عن المديونية من أخطر وأشد الآثار حدة، حيث أنها تعمل على زيادة التدخل الأجنبي في شؤون الدولة المدينة وممارسة الضغوطات من الدول الرأسمالية عن طريق مؤسساتها التابعة لها، وهذا يؤدي إلى عدم احترام سيادة الوطنية والاستقلال السياسي، وقد قامت

بعض الشركات متعددة الجنسية بتمويل الأحزاب التابعة لها والتدخل في شؤون الدول المدينة، وذلك بمساندة الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد ظهرت سياسية ازدواجية المعايير كأبرز صفات العولمة والنظام العالمي الذي يتيح لدول ما يحرمه علي غيرها وفقا لمصالح الدول المسيطرة.،ومن الواضح أن المديونية كانت وسيلة تبعية ثم أصبحت وسيلة ضغط على الدول المدينة لاستمرار تبعيتها للدول المتقدمة.

الآثار الاجتماعية

إن آثار المديونية لم تنحصر في الجانب السياسي والاقتصادي فقط، فالاعتماد الكبير علي القروض الخارجية عرض العديد من الدول لمشاكل كثيرة وصلت لحد الإفلاس، فقد ذكرت بعض التقارير أن ديون بعض الدول المدينة وصل إلي ٢٠٠% من الناتج القومي لها. وللتخلص من المديونية اتجهت نحو الاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولكي تحصل علي قروض كان عليها الإخضاع لشروط تعسفية كتقليص الإنفاق العام علي المشروعات والخدمات وتحرير التجارة الخارجية وغيرها من الشروط التعسفية التي تضر بالمواطنين، حيث ترتفع الأسعار وتزيد البطالة بسبب تسريح العاملين وخصخصة القطاع العام وارتفاع أسعار الخدمات العامة نتيجة لتقليص الإنفاق العام، كل ذلك يؤثر علي مستوي المعيشة في الدولة المدينة ويؤدي لتفاقم الفقر مع استمرار مشكلة الديون حيث اتضح أن هذه الشروط كانت تخدم مصلحة الدول المتقدمة.

الآثار الاقتصادية

يتم التطرق للآثار الاقتصادية للديون الخارجية عن طريق معرفة مدي تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية للدولة، ففي بعض الدراسات يتم تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي لمعرفة مدي تأثير عبء الديون على عملية التنمية الاقتصادية. سنقوم بتحليل الآثار الاقتصادية كالتالي:

أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي:

إن الديون المرتفعة تقوم بتقييد النمو الاقتصادي من خلال تقليل انتاجية عناصر الانتاج، فالحكومة ترفض تبني سياسات مكلفة إذا توقعت أن العائد سيذهب للدائنين الأجانب، وبالتالي فإن السياسات

الضعيفة ستؤثر على الاستثمار والإنتاجية، وأيضاً عدم الاستقرار بسبب زيادة الدين سيؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

تؤثر خدمة الدين بطريقة سلبية على النفقات العامة، وبالتالي يمتد أثرها على رأس المال البشري ومن ثم على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

نظرية الديون المفرطة توضح أن تأثير الديون على النمو يكون من خلال تقلب تراكم رأس المال، وأيضاً في الدول ذات المديونية المرتفعة يتراجع المستثمرين عن قراراتهم الاستثمارية بسبب عدم تأكدهم من أي جزء من موارد البلد ستسد الديون. ويمكن معرفه آثار المديونية على عملية التنمية من خلال تحليل آثارها على كل من:

- الطاقة الاستيرادية

تستحوذ الديون على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول وهذا يؤثر على الموارد المالية حيث تؤدي إلى نقص الموارد التي كان من المفروض أن تتجه للاادخار والتوسع في الاقتصاد، فإذا قامت الدولة بتوفير القدر المناسب من الأموال لاستيراد المعدات والآلات اللازمة لهذا التوسع فتستطيع أن تنفذ خطط التنمية دون أي ضغوط. ومن العوامل التي تؤثر في القدرة الاستيرادية: حجم وعائد الصادرات وخدمة الديون الخارجية وتكلفة السلع المستوردة.

- الادخار المحلي

يمكن تفسير العلاقة بين رأس المال الأجنبي والادخار المحلي من خلال فرضيتين:

التكامل بين الموارد المالية الأجنبية والمحلية: فإذا تم استغلال رأس المال الأجنبي استغلالاً جيداً سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج القومي ومستوي الدخل والادخار، وذلك من خلال سد النقص في الموارد المالية المطلوبة من أجل الاستثمار.

الإحلال بين الموارد الأجنبية والمحلية: إن عدم استغلال الموارد الاستغلال الجيد تتجه نحو الاستهلاك ونسبة قليلة فقط نحو الاستثمار في مشاريع منخفضة العوائد وبالتالي تقل كفاءة الاقتصاد، وعدم وجود فرص لخلق فوائض مالية جديدة مما يؤثر سلباً على الادخار المحلي. وعموماً فإنه عند دراسة تأثير الأموال الأجنبية عموماً والديون بصفة خاصة على الادخار المحلي

في الدول النامية نجد التأثير سلبي مباشر أو غير مباشر على الادخار المحلي مع اختلاف عينة الدول النامية والفترة الزمنية وأيضا طرق التقدير المستخدمة في الدراسة.

- التضخم.

إن اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية أدى إلى ضغط على القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول مما تسبب في حدوث التضخم، فتخفيض العملة الوطنية يؤدي لتدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مما تسبب في تحويل رؤوس الأموال للخارج.

ثالثا: النظام النقدي الدولي ومشكلة الديون الخارجية

يعد النظام النقدي الدولي أحد أهم أعمدة الاقتصاد العالمي وأحد أشكال التعاون النقدي الدولي، التي تتوضح مهامه في تسهيل المعاملات المالية والحفاظ على الثبات النقدي الدوليين، والذي تحددت معالمه أثر اتفاقية "بريتون وودز" عام ١٩٤٤م، وامتدت إلى انهيار الاتفاقية سنة ١٩٧١م، وما نتج عن ذلك من إجراءات وإصلاحات جديدة وفق اتفاقيتي السيموثيان وجمايكا سنة ١٩٧٦م ويعد من أهم أهداف هذا النظام تحقيق الاستقرار النقدي وتسهيل وتسوية المعاملات الدولية، ويقوم هذا النظام بالارتكاز على الدولار في تسوية المدفوعات، وبذلك أصبح الدولار عملة لها قوة اقتصادية مهيمنة من حيث المعاملات الدولية المالية. ومنذ الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد العالمي يخضع لأزمات متكررة وإن لم تكن شديدة، ويعتبر الدافع الرئيسي لإصلاح النظام النقدي الدولي هو حقيقة أنه غير متزامن مع تطور الاقتصاد الحقيقي على مستوى العالم

التحديات التي واجهها النظام النقدي الدولي:

أسباب الدعوة إلى إصلاح النظام النقدي الدولي:

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية تكثفت الدعوات بأهمية إقامة نظام نقدي عالمي جديد، ولم تكن تلك الدعوات وليدة اللحظة حيث تمت المطالبة بإصلاحه منذ إلغاء نظام سعر الصرف الثابت والتحول لنظام الصرف العموم في السبعينيات، وعلى الرغم من الإجماع على ضرورة إصلاح النظام إلا أن هناك اختلاف حول البديل الأصح والذي يجب أن يكون نظام متفق عليه عالميا، وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تم صياغة أسس النظام النقدي الدولي في مؤتمر "بريتون وودز"

حيث تم الاتفاق على نظام سعر الصرف الثابت القابل للتحويل للذهب، وخلال المؤتمر تم عقد اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وهدفه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والبنك الدولي وهدفه تمويل عمليه التنمية وإصلاح ما دمرته الحرب. وتم إلغاء هذا النظام بقرار من الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١م، ولكن من خلال النظر في الاقتصاد الدولي نلاحظ فشل النظام من خلال عدم قدرة مؤسساته على القيام بالأهداف التي أنشأت لها، وعدم قدرتها على إنشاء نظام مستقر لأنظمة الصرف الأجنبي إلى جانب عدم قدرة النظام علي مكافحة الفقر والبطالة، والتصدي للأزمات المالية والاقتصادية التي طاحت في اقتصادات العالم منذ نشأته، وأخيرا تعرض النظام لأزمة الثقة التي تراكبت مع حدوث الأزمة المالية العالمية، وبسبب ذلك تم انطلاق الكثير من الدعوات التي تطالب بإعادة إصلاح النظام النقدي الدولي ومؤسساته منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وزادت بعد الأزمة المالية العالمية ، وقد تمت هذه المطالبة من العديد من الجهات المختلفة كالمفكرين ومراكز البحوث وأجهزة و وحدات تقييم أداء تلك المؤسسات المالية.

أوجه القصور في النظام النقدي (١٩٧٠-٢٠١١).

شهد النظام النقدي الدولي الكثير من الأزمات النقدية، ولكن زادت حدتها منذ الدخول في مرحلة التعويم والتخلي عن قاعدة الصرف الثابت، فمنذ اتفاقية جاميكا ١٩٧٦م، حدثت عدة أزمات في النظام النقدي العالمي. فخلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١) حدث حوالي (١٤٧) أزمة مصرفية، و(٦٦) أزمة دين عام، و(٢١٨) أزمة في أسواق الصرف الأجنبي وحوالي (٥٥) أزمة من أزمات العملة كان مكون سعر الصرف فيها أكثر من (٧٥%) من القيمة الإجمالية (حالات انهيار العملة).

نتفق علي أن إجراء أي إصلاح في النظام النقدي الدولي لابد أن يكون فيه قدر من الإشراف الدولي علي مشكلات موازين المدفوعات، بمعنى الاتفاق علي السياسات التي من خلالها يتم تصحيح مشكلات موازين المدفوعات

يمكننا تلخيص مشكلة النظام بأنه يفتقر بشكل كبير إلى البناء المؤسسي الذي يتماشى مع نظام بريتون وودز، ولكن الأسوأ من هذا أنه يعتبر أضعف من نظام قاعدة الذهب الذي وصف بأنه بلا أي قاعدة مؤسساتية، ويمكن ملاحظة الضعف الهيكلي للنظام من خلال طريقته التي يتعامل بها مع

الوظائف التي أنشئ لتحقيقها والتي تتمثل: تحديد سعر الصرف - توفير السيولة الدولية - إيجاد إطار دولي للسياسات الاقتصادية الوطنية.

نتعرض الآن للإجابة على التساؤل بشأن أوجه القصور في النظام النقدي الدولي الحالي؟ هل بسبب عيوب في البناء المؤسسي للنظام أم بسبب عيوب في سياساته؟

انقسمت الإجابة على هذا التساؤل فهناك من يري أن فشل النظام بسبب بنائه المؤسسي من خلال عدم قدرته على تحقيق أهدافه التي ذكرناها، وهناك من يري أن الفشل يرجع الي الفشل في السياسات، وبالتالي فإن إصلاح النظام دون النظر في إصلاح سياساته لن يؤدي بأي نتيجة مجدية، وقد تسببت الفوضى في العلاقات النقدية الدولية الحالية بوصف النظام النقدي الدولي بأنه " بلا نظام" وأهم ما يميز هذا النظام الحالي حريه تنقل رؤوس الأموال بصورة كبيرة وإمكانية تحويل العملات، ظهور عدة أنظمة لسعر الصرف والتقلبات الحادة في سعر الصرف الإسمي والفعلي وعلى المدى القصير وال المدى الطويل.

التقلبات الحادة لأسعار صرف عملات مختلفة داخل النظام النقدي: كانت أسعار الصرف تتمتع بالثبات والاستقرار قبل إلغاء قاعدة الصرف الثابت عام ١٩٧١م، ولكن منذ التعامل بأسعار الصرف المرنة عرفت أسعار الصرف التقلبات الكثيرة وأصبح النظام النقدي في مرحله الفوضى.

العجز المستمر في موازين المدفوعات وانحرافات شديدة ومستمرة لأسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية: يعد هذا السبب الأكثر ضررا على العلاقات الدولية، لأنه يسبب ابتعاد سعر الصرف عن المستوي التوازني التنافسي في المدى الطويل حيث ارتفاع قيمة العملة عن قيمتها الحقيقية يعتبر ضريبة على الصادرات، ودعم واردات الدولة المعنية، والانحرافات لها آثار كثيرة سلبية على الاقتصاد الوطني حيث تؤدي لارتفاع البطالة بسبب عدم القدرة على التنافس وتؤدي لتشويه نمط التجارة، والأخطر من ذلك أنه لا يمكن التحوط من عدم وقوعها. وما حدث للدولار الأمريكي خلال الثمانينيات يبين مخاطر هذه المشكلة حيث قوم الدولار بما يزيد عن (٤٠%) من قيمته الحقيقية مقابل سلة من العملات لأكبر عشرة دول من الدول الصناعية، وفي عام ١٩٨٥م، وصل لأعلى قيمة له مما تسبب في حدوث عجز كبير لميزان المدفوعات الأمريكي وقدرت نتائج هذا العجز بأكثر

من (٦٠ إلى ٧٠ مليار دولار) عند مقارنته ببقائه عند سعر صرفه عام ١٩٨٠م، في حين قابله تحقيق فائض كبير لكل من ألمانيا واليابان.

عدم القدرة على التصدي للأزمات أو التعامل معها: إن النظام النقدي الدولي الحالي فشل في التعامل مع الأزمات، مثل: أزمة المكسيك التي وقعت بين عامي (١٩٩٤م-١٩٩٥م)، وأزمة جنوب شرق آسيا (١٩٩٧م-١٩٩٨م)، وأزمة روسيا ١٩٩٨م، وغيرهم من الأزمات والتي كان أشدهم الأزمة المالية العالمية التي وقعت (٢٠٠٨م-٢٠٠٩م) والتي بينت عدم قدرة النظام على الصمود أمام الأزمات. وقد اقترحت عدة حلول من أجل التصدي للأزمات وإصلاح النظام كالرجوع لقاعدة الذهب وتوفير السيولة لمنع انتقال الأزمة بين الدول والتحكم في خلق النقود، ولكن الإجراءات التي أجريت كانت غير كافية لمنع الأزمات وخاصة الأزمة المالية العالمية حيث تجاهلت الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حدوثها .

التقلبات الكثيرة لتدفق رؤوس الأموال: وبسبب تلك التقلبات في تدفق رأس المال وقعت الدول الناشئة في ورطه بسبب خروج رؤوس الأموال منها ولكي تضمن الاستقرار لاقتصاداتها كان عليها إما اللجوء الي الاحتياطي الرسمي الخاص بها أو الاستدانة من صندوق النقد أو من شركائها. فحركة وتقلبات رؤوس الأموال كانت من أسباب تكرار حدوث الأزمات.

فشل التنسيق بين السياسات الاقتصادية: ويعتبر الفشل في التنسيق بين السياسات من أهم مكامن الخلل في النظام بسبب اختلاف السياسات المتبعة بين الدول الصناعية الكبرى، فإدارة مشكلات النظام أصبحت عملية صعبة بدون التنسيق والتعاون بين الدول الناشئة والدول الصناعية.

تربع الدولار على عرش النظام: فمنذ اتفقيه (برايتون ودوز، ١٩٤٤م) أصبح الدولار العملة الأساسية وعملة الاحتياط الدولية بسبب أن الولايات المتحدة كانت صاحبت أكبر وأقوي اقتصاد في العالم، وبالتالي اعتماد الدولار كعملة أساسية للنظام النقدي الدولي أبرز عدة مشكلات:

استخدام الدولار كعملة دولية يعني أن تكون الولايات المتحدة مدينة للعالم وبالتالي فإن هذه المديونية تعتبر جزء عضوي في النظام.

انتقال مشاكل الاقتصاد الأمريكي لباقي العالم وهو ما حدث بالفعل خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨ بسبب هيمنة الدولار على النظام.

مراعاة مصلحة الولايات المتحدة دون النظر لباقي الاقتصاديات، فيمكنها الحصول على ما تحتاجه من موارد من باقي الدول بدون مقابل حقيقي وبذلك تستطيع الولايات المتحدة فرض ضرائب على دول العالم مقابل استخدام عملتها في التعاملات الدولية.

التحديات التي واجهها النظام النقدي الدولي.

بسبب عدم قدرة النظام على مواكبة التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ظهر الكثير من التحديات ومنها:

تراجع هيمنة الدولار: فقد استقادت الولايات المتحدة الكثير من وراء سيطرة الدولار على النظام النقدي مثل سيطرتها على السياسة النقدية وانخفاض تكلفة التمويل حيث تستطيع تمويل احتياجاتها من خلال طبع دولارات أكثر، ولكن بعد الأزمة المالية أصبحت الولايات المتحدة أكبر مدين وبالتالي فإن تمويل ديونها يشكل خطر على الاقتصاد العالمي. ونجد بروز الصين كأكثر مدين في العالم مما يعني التنبؤ بأنها ستكون أكبر قوة اقتصادية في العالم مما يعني تراجع هيمنة الدولار على النظام النقدي.

ظهور اليوان (العملة الصينية) مكان الدولار: مع تراجع سيطرة الدولار الأمريكي، تقوم الصين بالسعي لجعل مكانة عملتها في النظام النقدي ولكن التحول تجاه عملتها سيكون تدريجياً بسبب عدم قابلية تحويل اليوان إلا في حدود ضيقة وافتقاد الصين لإطار مؤسسي جيد. وعلى الرغم من حيازة الصين حوالي (١٢%) من التجارة العالمية، لكن نسبة اليوان لا تتعدى (٢٤%) في تسوية المدفوعات الدولية لعام ٢٠١٠م، ومن الواضح ابتعاد النظام النقدي عن سيطرة الدولار، والاتجاه إلى نظام متعدد الأقطاب مكون من الذهب والدولار واليوان واليورو. ويعتبر اليوان الصيني من البدائل المطروحة لتبوء مكان الدولار، لأن الصين تمتلك اقتصاد طموح وتسجل فائض اقتصادي ضخم، وقامت الصين بتدويل عملتها في إطار قمة (البريكس، ٢٠٠٩م) ولكي تقوم بتدويلها فعلياً تحقيق الآتي:

- عدم وضع قيود على تحركات رؤوس الأموال وهذا بدوره يتطلب تحول الصين من نظام سعر الصرف الثابت الي سعر الصرف الحر يعتمد على قوي العرض والطلب.
- التحوط ضد ارتفاع مخاطر سعر الفائدة بسبب اتباعها للسياسة النقدية الانكماشية.

العملة المتداولة دوليا لابد أن يكون لها بنك مركزي مستقل له أهدافه النقدية والاقتصادية المستقلة ليضمن استقرار العملة.

تم تدويل اللوان الصيني من خلال عملية تمويل التجارة، حيث وقعت الصين ٦ اتفاقيات من اجل تبادل العملة كانت قيمتها الكلية (٦٥٠ مليار يوان) مع كل من: هونغ كونغ واندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية بيلاروسيا والأرجنتين.

عقدت الصين سنة ٢٠٠٩م، اتفاقية مع البرازيل بتسوية الاستيرادات من البرازيل بالريال البرازيلي والصين باليوان بدلا من الدولار، وذلك بعد تفوق الصين علي الولايات المتحدة باعتبارها أكبر شريك تجاري مع البرازيل، وفي نفس العام أنشأت الصين نظام متعدد الأقطاب من اجل تسوية المعاملات التجارية لـ ٢١ إقليم صيني مع الأسواق التجارية الدولية.

تمتلك الصين أكبر احتياطي نقدي علي المستوي العالمي، وخلاصة ذلك أنه لكي يتمكن اليوان الصيني أخذ مكانة الدولار فعليه أولا أن ينحول لعملة دولية مستخدمة في المعاملات الدولية وإذا استطاع كسب ثقة العالم يحول إلي عملة احتياط دولية.

تغيير موازين القوي في الاقتصاد العالمي: حيث لم يعد ينحصر النظام على عملة دولة واحدة بل ظهر لاعبون جدد كالصين والهند وروسيا والصين وجنوب أفريقيا، أطلق عليهم "البريك".

*موقف مجموعة البريك من النظام النقدي الدولي عقب انتهاء الأزمة المالية: ظهرت مجموعة (البريك) أثناء التطورات الاقتصادية الدولية وظهور الاختلالات في النظام النقدي وهذه المجموعة ذات ثقل اقتصادي وتمتلك موارد بشرية ضخمة والتي من خلالها تستطيع أن تؤثر في النظام العالمي. وقد عقدت المجموعة عدت قمم وكان منها قمة ٢٠٠٩م، حيث كان أهم جدول أعمال القمة:

النظر في عملية إصلاح النظام النقدي العالمي وأبدت المجموعة قلقها من عدم استقرار الدولار كعملة دولية، وكان أكثرهم تحديا للدولار روسيا وطالبت ببروز عملتها الروبل على الساحة الدولية.

بعض البدائل الممكنة لإصلاح النظام النقدي الدولي.

إصلاح سياسة سعر الصرف: إن أهم ما يميز سعر الصرف الثابت عدم حدوث تقلبات، ووجود عملة موحدة لكل الدول ويكون النظام موجود داخل كل دولة، والعملة الموحدة تتميز بعدم الحاجة إلي تحويلها، وانعدام الغموض في سعر الصرف المستقبلي، ولكن عيوب هذا النظام تضحية جميع الدول باستقلالها النقدي والمالي لسلطة مركزية، ولا بد أن يكون هناك تكامل سياسي واقتصادي في جميع الدول.

قاعدة الذهب الدولية: تتردد في الأوساط النقدية فكرة العودة لنظام قاعدة الذهب الدولية، بحيث تتعدم قدرة السلطات علي توسيع عرض النقود بشكل عشوائي في الدول المختلفة مما يؤدي لحدوث تضخم مثل الذي حدث في الفترة الأخيرة في جميع دول العالم، وهذا النظام لا يتغير فيه سعر الصرف الرسمي للذهب.

إنشاء سلطة نقدية دولية: إنشاء سلطة نقدية دولية تعتبر شكل موسع لصندوق النقد الدولي وتعمل هذه السلطة كبنك مركزي عالمي يقوم بربط قيمة كل عملة بحقوق السحب الخاصة بها، وتقوم الدول بوضع جزء من عملاتها الأجنبية الاحتياطية كوديعة في الصندوق، والصندوق يقوم بعمل مقاصة للتسوية الدولية بين البنوك المركزية.

أسس إصلاح النظام النقدي الدولي.

توضيح الحقائق الأساسية المتعلقة برؤية الإصلاح: إن الأزمة المالية العالمية لا تعتبر وليدة اللحظة بل سبقتها عدة أزمات، ولكن منذ أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات لم تحدث أزمة مثلها، حتى تكررت في (٢٠٠٨/٢٠٠٩م) وامتد آثارها لجميع دول العالم وانتشرت بشكل كبير وكان لها تأثير قوي على الاقتصاد العالمي، فازداد الفقر والبطالة وحدث ركود اقتصادي، ونقصت موارد البنك الدولي وجميع الدول، ومما زاد الأمر عدم إيجاد حلول من تجارب الأزمات السابقة، مما أدى الي ضرورة النظر في إعادة صياغة وبلورة معالم النظام النقدي من جديد. إذ إن عدم قدرة النظام النقدي على مواجهة الأزمة يعني فشله وعدم تحقيقه لأهدافه التي أنشئ لها، وعدم قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمة مما يعني ضرورة إصلاحه، ومع تكرار الأزمات المالية انطلق الكثير من الدعوات المطالبة بإعادة النظر في مؤسسات النظام النقدي لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

الإطار المؤسسي: العمل على إعادة صياغة مؤسسات النظام بحيث تشمل هذه الصياغة البنين المؤسسي والإطار القانوني لها متضمنة الاستقرار الاقتصادي العالمي والعمل على تحقيق التنمية في الدول النامية ومعالجة الفقر والبطالة والاختلالات النقدية والهيكلية والتجارية الموجودة بداخلها. تضمين النظام الجديد بسلة من العملات القوية، ك: الين الياباني والإسترليني البريطاني، وإضعاف هيمنة الدولار. ومن خلال الإصلاح المؤسسي يمكن النظر في مشروع كنيوز والعمل على خلق عملة دولية جديدة وتسهيل التعاون والتنسيق بين جميع المؤسسات الإقليمية والدولية.

طريقة ومنهجية العمل: إصلاح نظام الأمم المتحدة بأكمله وأن يكون شامل مصالح جميع الدول وقدرته على حل جميع مشاكل العالم وصياغة استراتيجيات فعالة لحدوث التنمية:

- وضع معايير أخلاقية في العمل الدولي والالتزام بها.
- إيضاح السياسات الخاصة بمعالجة الأزمات والتصدي لها والتنبؤ بها والاهتمام بهذه السياسات ومتابعة تطويرها.
- تعزيز دور الحكومة في مراقبة وتنظيم القطاع المالي والتخلي عن حرية السوق.
- تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف في النظام) SWOT.

التحليل الرباعي والبيئة الخارجية (الفرص والتحديات للنظام).

إن تحليل النظام النقدي الدولي وتقييمه يتطلب تحليل كل البيئة الداخلية والخارجية له ويعد التحليل الرباعي من أهم التحليلات المفيدة في هذا الإطار هو شكل بسيط وعملي لنموذج التقييم، ينظر لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية SWOT بالإضافة إلى تقييم نقاط القوة والضعف للحصول على نظرة عامة شاملة عن عمل أو منتج أو علامة تجارية أو مشروع جديد في وقت مبكر من دورة حياة المشروع، ويتكون من أربع عناصر:

عناصر القوة: وتشكل نقاط القوة مجموعة من القدرات المتوفرة داخل المنشأة، وتساهم في تحقيق مطالبها وتخلصها من التهديدات المحيطة بها.

نقاط الضعف: هي النقاط التي تُظهر علامات الضعف في الشركة أو المشروع، كما تُمثل نقاط الضعف ذلك العجز المؤثر في المنشأة، ويمنعها من الوصول إلى أهدافها.

الفرص: هي العناصر التي تُمثّل العوامل الخارجية والتابعة للمُنشأة أو المشروع، وتعكس تأثيراتٍ إيجابية، كما تُشكّل الفرص جميع الاتجاهات أو الظروف التي تُساعد على تحقيق الهدف المطلوب

التحديات: هي العناصر التي تُشكّل تأثيراتٍ من خارج المُنشأة أو المشروع، وتؤدي إلى تأثره بتهديد واضح، وينتج عنها اضطراب في بيئة عمل المُنشأة أو المشروع. كما تُمثّل التهديدات جميع الظروف ذات المصادر الخارجية والمؤثرة سلبياً علي كفاءة ونوعية العمل داخل المُنشأة.

جدول رقم (٦) تحليل البيئة الداخلية والخارجية للنظام النقدي الدولي

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
توسع هائل في النمو العالمي والتكامل التجاري والمالي. زيادة الاستثمار في العديد من البلدان مما أدى لانخفاض كبير في الفقر في العالم. زيادة التجارة العالمية بما يقرب ضعف معدل الناتج المحلي الإجمالي. زيادة إجمالي الأصول والخصوم الأجنبية بأكثر من ثلاث مرات. اندماج الصين والهند (تقريباً ثلث سكان العالم) في الاقتصاد العالمي. ارتفع الاقتصاد الصيني من المستوي الثاني عشر كأكبر اقتصاد في العالم إلى المستوي الثاني.	عدم القدرة على التكيف العالمي. غياب الرقابة العالمية على تدفقات رؤوس الأموال عبر البلاد. عدم القدرة علي توفير السيولة. العديد من التحديات الهيكلية.
الفرص:	التحديات:
دعم زيادة التجارة وتدفقات رأس المال. السماح بتعديل سعر الصرف بشكل أكثر تناسقاً وفي الوقت المناسب، فمن شأن هذا التعديل أن يسهل موازنة التجارة وتدفقات رأس المال ويمنع عودة ظهور اختلال خارجي كبير. العمل علي تحقيق الاستقرار النقدي. العمل علي تحقيق أهداف الدول النامية في التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماع. التنسيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والصاعدة. تطوير مهام صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلته. تعزيز شبكات الأمان العالمية وتعزيز التعاون في مجال السياسات.	استمرار الاختلالات في الحسابات الجارية وأسعار الصرف. زيادة حدة التقلبات في تدفق رؤوس الأموال وأسعار الصرف. تراكم كبير في الاحتياطي الدولي.

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لكل من الدراسات السابقة في هذا المجال.

رابعاً: الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي

شهد النظام الاقتصادي و السياسي الدولي جملة من التحولات منذ نهايات القرن العشرين، حيث تزايدت التكتلات والتفاعلات الدولية على مستوى العالم، فبعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب العالمية الثانية ولكي تستطيع فرض سيطرتها على العالم قامت بعقد مؤتمر بريتون وودز للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد، وتم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونظام قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، إلي أن حدثت صدمة نيكسون التي تعرض لها الدول الأعضاء عندما أعلن الرئيس الأمريكي وقف تبادل الدولار بالذهب والانتقال لنظام تعويم العملات الورقية، واستغلت الولايات المتحدة هذا الوضع وفرضت سيطرتها على العالم من خلال تحويل الدولار من عملة محلية إلي عملة ارتكاز وأصبح الدولار العملة العالمية الأساسية، ولكن بسبب وقوع الأزمة المالية العالمية والتي أثبتت فشل النظام النقدي الدولي ظهرت تكتلات اقتصادية دولية تحاول التأثير على النظام الاقتصادي العالمي، من بين هذه التكتلات يظهر كتل أو تجمع البريكس، الذي يقود تحولاً في القوة الاقتصادية العالمية بعيداً عن الاقتصادات المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة ويسعى إلى خلق نظام دولي جديد، فبدأ كمجموعة اقتصادية دولية ثم تحول إلى مجموعة سياسية لها تأثير في السياسة العالمية، ويهدف إلى تحويل النظام الدولي أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب.

جدير بالذكر ان تجمع البريكس يختلف عن غيره من التكتلات الاقتصادية، حيث ان دول البريكس لديها القليل جدا من التشابه الثقافي أو السياسي، ومستوياتها في التنمية تختلف على نطاق واسع مع عدم وجود روابط اقتصادية قوية بينها البعض، وعلى الرغم من ذلك يمثل هذا التكتل قوي اقتصادية كبيرة بحيث يضم أسرع دول العالم نمواً، وعند النظر إلى الإحصاءات العالمية نجد انه يحتوي على ٤٣% من سكان العالم، ٤٦% من القوة العالمية، و ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

إن تجمع البريكس يضم عدة دول تصنف على أنها صاحبة أسرع معدل نمو في العالم، فالبريكس اختصار للحروف الأولى باللغة اللاتينية المكونة لأسماء الدول الأعضاء وهم (البرازيل - روسيا - الهند - الصين - جنوب افريقيا)، وقبل انضمام جنوب افريقيا كانت تسمى البريك وأصبحت البريكس بعد انضمامها عام ٢٠١٠، مساحة هذه الدول تشكل ربع مساحة اليابسة وعدد السكان

حوالي ٤٠% من سكان العالم، وتمثل حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ على نحو ١٨% من التجارة العالمية، وقد بدأ الحديث عن تكوين كتل يضم الدول الناهضة اقتصاديا في أواخر التسعينات خلال المؤتمر المكسيكي " كانون " على هامش المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (٧) إجمالي الاحتياطي (بالقيمة السوقية للدولار الأمريكي) لدول البريكس (٢٠١٤ - ٢٠١٩) القيمة بالمليار دولار / سنويا

الدولة / السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
البرازيل	٣٦٣.٥٧	٣٥٦.٤٦	٣٦٤.٩٨	٣٧٣.٩٦	٣٧٤.٧١	٣٥٦.٨٩
الصين	٣٩٠.٠	٣٤٠.٠	٣١٠.٠	٣٢٤.٠	٣١٧.٠	٣٢٢.٠
الهند	٣٢٥.٠٨	٣٥٣.٣٢	٣٦١.٦٩	٤١٢.٦١	٣٩٩.١٧	٤٦٣.٣٧
روسيا	٣٨٦.٢٢	٣٦٨.٠٤	٣٧٧.٠٥	٤٣٢.٧٣	٤٨٦.٦٤	٥٥٥.١٨
جنوب افريقيا	٤٩.١٢	٤٥.٨٩	٤٧.١٨	٥٠.٧٢	٥١.٦٤	٥٥.٠٦

<http://data.albankaldawli.org./indicator>

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

طبقا للمؤشر الاقتصادي المذكور خلال الجدول السابق، قد تبين التالي:

يعبر الاحتياطي النقدي عن إجمالي الودائع والسندات من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدولة، من أجل دعم العملة المحلية ودفع الديون المستحقة علي الدولة، يتكون الاحتياطي النقدي من عدة عناصر، ما يمتلكه البنك المركزي من عملات أجنبية، مثل الدولار واليورو والين الياباني وغيرها من العملات، ما يمتلكه البنك المركزي من ذهب (ملاذ امن)، وحدات حقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطي لدي صندوق النقد الدولي.

طبقا للجدول السابق نلاحظ تذبذب قيم الاحتياطيات الأجنبية لدول البريكس خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٩) بحيث حققت جميع دول البريكس تراجع في احتياطياتها خلال (٢٠١٤ - ٢٠١٥) فيما عدا الهند التي حققت انتعاش خلال هذا العام، فقد زاد الاحتياطي الأجنبي للهند من ٣٢٥ إلى ٣٥٣ مليار دولار، وذكرت وكالة الأنباء الآسيوية الهندية أن البنك المركزي الهندي يراكم احتياطيات من

النقد الأجنبي لمواجهة أي أزمات مالية عالمية في المستقبل كما حدث في يونيو ٢٠١٣، بينما خلال عام (٢٠١٦-٢٠١٥) نلاحظ ارتفاع احتياطات جميع دول البريكس فيما عدا الصين، بحيث حقق الاحتياطي الأجنبي للصين تراجع من ٣٤٠٠ إلى ٣١٠٠ مليا دولار، يرجع ذلك إلي نزوح رؤوس الأموال، التي كانت بمثابة خطر كبير على الصين في مطلع ٢٠١٧، اما عن عام (٢٠١٧-٢٠١٦) فقد شهد انتعاش احتياطات جميع دول البريكس دون استثناء، أيضا شهد عام (٢٠١٧-٢٠١٦) ارتفاع الاحتياطات الأجنبية لدول البريكس فماعد الصين و الهند فقد شهدا انخفاض، و أخيرا عام (٢٠١٨-٢٠١٧) قد شهد انتعاش احتياطات جميع الدول الأعضاء يرجع ذلك إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي المحقق.

جدول رقم (٨) معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي لدول البريكس (٢٠١٩-٢٠١٤)

السنة / الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
البرازيل	٠.٥	٣.٥٥-	٣.٢٨-	١.٣٢	١.٣٢	١.١٤
الصين	٧.٤٢	٧.٠٤	٦.٨٥	٦.٩٥	٦.٧٥	٦.١١
الهند	٧.٤٢	٨	٨.٢٦	٧.٠٤	٦.١٢	٥.٠٢
روسيا	٧٤	١.٩٧-	١٩	١.٨٣	٢.٥٤	١.٣٤
جنوب افريقيا	١.٨٥	١.١٩	٤٠	١.٤١	٧٩	١٥

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

طبقا للجدول السابق، قد تبين ما يلي:

من بين دول البريكس حققت الصين والهند أعلى مستويات للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد نما الناتج المحلي الروسي عام ٢٠١٤ بنسبة ٧٤، وتراجع بدرجة كبيرة عام ٢٠١٥ بسبب انهيار الروبل عام ٢٠١٤ وأزمة انهيار أسعار النفط في ٢٠١٥، وظهور النزاعات الانفصالية التي أثرت على الاقتصاد خلال تلك الفترة، ولكنه عاود الارتفاع مرة أخرى فوصل بنسبة ٢,٥٤ عام ٢٠١٨ ثم انخفض مرة أخرى عام ٢٠١٩ بسبب أزمة فيروس كورونا.

سجل الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل انخفاضا بصورة كبيرة خلال عامي (٢٠١٥ & ٢٠١٦) بسبب أزمة الركود البرازيلي وانخفاض قيمة عملتها بالنسبة للدولار، وعاود الارتفاع مرة أخرى خلال

عامي (٢٠١٧ & ٢٠١٨)، ثم انخفض عام ٢٠١٩ بسبب أزمة فيروس كورونا، وفي جنوب أفريقيا سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال تلك الفترة فبلغ أقصى قيمة له عام ٢٠١٤ وأقل قيمة عام ٢٠١٩ بسبب أزمة فيروس كورونا. وقد ارتفع معدل الادخار في بعض دول التجمع، وتراجع بنسبة بسيطة في البعض الآخر، يمكننا استعراض ذلك خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩) معدل النمو السنوي للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس (٢٠١٢-٢٠١٩)

الدولة / السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
البرازيل	١٧.٦٨	١٨.١٥	١٦.١٣	١٤.٥٣	١٣.٤٢	١٣.٥٨	١٢.٣٨	١٢.١٩
الصين	٤٨.٦٧	٤٧.٣٨	٤٧.٦٢	٤٥.٥٢	٤٤.٤٨	٤٤.٩٦	٤٤.٥٦	٤٤
الهند	٣٥.٢٦	٣٤.٣	٣٣.٤٧	٣٢.٤٥	٣٠.٨٣	٣١.٤٣	٣١.١	٢٩.٤٥
روسيا	٢٧.٢٤	٢٤.٢٨	٢٤.٥١	٢٦.٣٧	٢٥.٠١	٢٥.٦٧	٢٩.٩٢	٢٧.٥٨
جنوب أفريقيا	١٥.١	١٥.٣٦	١٥.٦٦	١٦.٤٨	١٦.٥٣	١٦.١٤	١٤.٨٨	٤١.٩٥

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

طبقاً للجدول السابق، قد تبين ما يلي:

سجلت الصين أعلى مستويات للادخار من بين دول التجمع، فتراوحت ما بين ٤٨.٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢ إلى ٤٤.٥٦% عام ٢٠١٨، تليها الهند وروسيا. وارتفاع معدلات الادخار في دول البريكس قد يرجع إلى انخفاض تكاليف المعيشة وانخفاض معدل الإعالة وبالتالي اتجاه الأفراد للادخار.

هذه المؤشرات تبين الثقل الاقتصادي لدول التجمع. وقد زاد إجمالي إنتاج الاقتصادات الصاعدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ بنسبة أكبر من الاقتصادات المتقدمة، وهذا يشير إلى قدرة الاقتصادات الصاعدة على تجاوزها للأزمة الاقتصادية بسهولة، في حين كانت آثارها كارثية على الدول المتقدمة. وفي الوقت الذي اتجهت فيه الدول الغربية إلى تخفيض حجم قواتها العسكرية وانفاقها على التسليح، اتجهت الدول الصاعدة إلى دعم قدراتها العسكرية. وقد أشار تقرير للمعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية عام ٢٠١١ إلى أن الولايات المتحدة بدأت تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع متجهة لصالح القوي الصاعدة .

جدول رقم (١٠) نبذة عن قمم تجمع البريكس

رقم القمة	موضوع القمة	مكان الانعقاد	التاريخ
الأولى	حول الاقتصاد العالمي الحالي والنظر في دول البريك	روسيا	٢٠٠٩/٦/١٦
الثانية	التعاون داخل دول التجمع والتطرق في القضايا الدولية	البرازيل	٢٠١٠/٤/١٥
الثالثة	التعاون الدولي والسلام	الصين	٢٠١١/٤/١٤
الرابعة	شراكة التجمع من أجل الاستقرار والازدهار العالمي	الهند	٢٠١٢/٢/٢٩
الخامسة	بريكس وأفريقيا شراكة من أجل التنمية	جنوب أفريقيا	٢٠١٣/٣/٢٧
السادسة	قضايا النمو	البرازيل	٢٠١٤/٧/١٥
السابعة	شراكة بريكس عامل قوي للتنمية	روسيا	٢٠١٥/٧/٩
الثامنة	بناء الحلول المستجيبة والجماعية والشاملة	الهند	٢٠١٦/١٠/١٥
القمة التاسعة	التعاون مع مصر في إطار التنمية	شيامين - الصين	٢٠١٧/٩/٥-٣
القمة العاشرة	إرساء دعائم التجمع الذي يضم عدة دول صاعدة اقتصاديا	جوهانسبرج - جنوب أفريقيا	٢٠١٨/٧/٢٧-٢٥
القمة الحادية عشر	النمو الاقتصادي لصالح مستقبل ابتكاري أفضل	البرازيل	٢٠١٩/١١/١٤-١٣
القمة الثانية عشر	شراكة بريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو الابتكاري	موسكو روسيا	٢٠٢٠/١١/١٧

المصدر: إعداد الباحث

الهدف من قمم البريكس.

- خلق منصة حوار بين الدول الأعضاء وتحقيق تعاون مشترك في كافة المجالات
- تعميق التعاون بين دول البريكس من أجل التنمية المشتركة
- تحقيق التنمية المشتركة بين اقتصاديات الدول الناشئة
- تعزيز الحكومة العالمية من أجل مواجهة التحديات بشكل مشترك

- تعزيز انفتاح الاقتصاد العالمي والتمسك بدور النظام التجاري متعدد الأطراف
- معارضة جميع أشكال الحمائية والانغلاق
- تمتع جميع الدول بحقوق وفرص متساوية وأن يكون لها الحق في اتباع نفس القواعد في التنمية
- والحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين

الملاحج الجغرافية والديموغرافية لتجمع البريكس

جدول رقم (١١) بعض البيانات الجغرافية والديموغرافية لتجمع البريكس

الدولة العضو	العاصمة	المساحة الإجمالية-مليون كم ٢	السكان -بالمليون نسمة	العملة	التقسيم حسب الإدارة
الصين	بكين	٩.٥٩٦.٩٦٠	١,٣٧١.٢٢٠.٠٠٠	اليوان	٥ مناطق مستقلة و٢٣مقاطعه
روسيا	موسكو	٧.٠٧٥.٢٠٠	١٤٤.٠٩٦.٠٨١	الروبل الروسي	٢١جمهوريةه اتحاديه و٦مقاطعه
البرازيل	برازيليا	٨.٥١١.٩٦٥	٢٠٧.٨٤٧.٠٥٣	ريل برازيلي	اقليم فدرالي و٦ ولايه
الهند	نيو دلهي	٣.٢٨٧.٥٩٠	١.٣١١.٠٥٠.٠٥٣	روبية	٧اقليم و٢٨ ولايه
جنوب افريقيا	بريتوريا	١.٢١٩.٠٩٠	٥٤.٩٥٦.٠٩٢	راند	٩مقاطعات

Source: Gauteng Provincial Treasury Vacancies, Republic of South Africa "South Africa Position in BRICS ", Quarterly Bulletin, January to March 2013, P11.

تحليل SWOT

يعد تجمع البريكس مصدر أكثر جاذبية للاقتصادات الصاعدة، لما له من قوة تحدي هيمنة القطب الأحادي الغربي على اقتصاد العالم. هذا الأخير لم يستطع تفادي الأزمة النقدية والمالية سنة ٢٠٠٨، التي مست معظم الدول بسبب الترابط بين الاقتصاديات العالمية. لكن تأثر هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، كان أقل على تجمع بريكس، الذي أنشأ بنكا جديدا للتنمية، وصندوقا احتياطيا، بديلا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل تشكيل قطب عالمي جديد، لذا دعنا نستعرض نقاط القوة والتحديات لهذا التجمع الصاعد:

نقاط القوة

مقومات القوة الداخلية والخارجية لتجمع البريكس نستعرضها فيما يلي:

(المقومات الذاتية): وهي مجموع المقومات التي تشكلها قدرات وامكانيات مجموعة دول البريكس بوصفها نسبة من مقومات وامكانيات دول العالم.

الدول الأعضاء: يشكل تجمع البريكس ٤٠% من سكان العالم، و ٢٥% من مساحة الأرض، وبلغ مساهمة تجمع البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ل ٢٧% عام ٢٠٢٠.

قدرة دول التجمع في الحفاظ على نمو ديناميكي مستدام.

القوة الجماعية لتجمع البريكس لا يمكن تجاهلها من حيث تأثيرها ووزنها الذي أصبح له أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، فتجمع البريكس قام بتسريع عملية انتقال القوة الاقتصادية نسبيا من الغرب إلى الشرق، حيث تشهد دول التجمع انتشار سريع وواسع، لانتقال مجموعات سكانية واسعة من الفقر إلى أوضاع أفضل، وأصبحت هذه الدول محركا ومشاركاً في قيادة الاقتصاد العالمي.

يتكون رأس المال البشري لدول التجمع من موارد ضخمة، وأيضا تمتلك دول التجمع جزءا من أثنى الموارد الطبيعية في العالم، وكل دولة من دول التجمع تعتبر قوة عسكرية بارزة ولها القدرة على التدخل في حالة حدوث أي انتهاك لمجال الاهتمام المخصص لها.

ومن عوامل القوة لتجمع البريكس تصدره للاقتصادات الناشئة والقوي السياسة على الجانب الدولي والإقليمي، وتراجع الهيمنة الأمريكية يتيح لها فرصة ذلك.

ظهور الدول الراضة للأحادية القطبية، مما يدعم تجمع البريكس ويعطيه القوة في تشكيل النظام الدولي الجديد.

ارتفاع حجم التجارة السلعية بين الدول الصناعية ودول التجمع، وأيضا ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لدول التجمع بحوالي ٤٠% من الاحتياطي العالمي.

ارتفاع نصيب دول التجمع من اجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي

نقاط الضعف

تتمثل نقاط ضعف دول التجمع في أن القدرات المعنوية والمادية السابقة للتجمع لا تتركز في دول التجمع ككل، فنجدها متفاوتة بين الدول، فمثلا نجد الصين تمتلك حوالي ثلثي الحجم الكلي للمبادلات التجارية للتجمع مع الدول الصناعية، وتعتبر ايضا الشريك المسيطر في جميع المعاملات بين أعضاء التجمع. فنجد التجمع يعاني من مشكلة عدم تعادل مستويات التطور بين دوله.

الفرص والتحديات التي تواجه تجمع البريكس

الفرص: تتمثل الفرص المتاحة للتجمع في امكانية نقل التكنولوجيا المتقدمة من الأعضاء الكبار في التجمع لباقي دول العالم.

التحديات: بالرغم من عوامل القوة التي تمتلكها دول تجمع البريكس إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات سواء كانت داخلية او خارجية، يمكننا استعراض ذلك خلال السطور التالية:

يعاني تجمع البريكس من التعددية والتباين بين الدول الأعضاء، حيث يجمع بين أنظمة ديمقراطية وأخرى سلطوية، وبين اقتصاد موجه من الدولة وآخر يعتمد على القطاع الخاص، فدول التجمع تعاني من غياب هوية موحدة.

يعاني بعض الدول الأعضاء من مشاكل أمنية داخلية بسبب التعددية الدينية والإثنية، مما يؤثر على النمو والاقتصاد.

تأثير الأزمات الاقتصادية على دول التجمع بنسب متفاوتة.

عدم امتلاك دول التجمع لغة مشتركة تسهل التعامل التجاري بينهم، وأيضا صعوبة التعامل مع دول الخارج

عدم استسلام دول الغرب بالتخلي عن سيطرتها على الاقتصاد العالمي بسهولة.

نزاعات المنطقة العربية وتأثيراتها السلبية على دول العالم عموما ودول التجمع بصفة خاصة.

يواجه النظام التجاري العالمي تحديات غير مسبوقة، تشير إلى قضية الحرب التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، حيث قامت الأخيرة بفرض رسوم جمركية على الصين، وبالتالي فإن

الإجراءات الأمريكية الأحادية تهدد اقتصادات دول التجمع كالصين وروسيا وبالتالي قد تؤثر علي النمو في المستقبل.

التدفقات المالية لتجمع البريكس مازالت مرتبطة بالاقتصاديات القديمة.

الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي

لقد سعي المسؤولون في الصين في تطوير العملة الصينية وإدخالها في التمويل الدولي عن طريق تدويلها من أجل تعزيز مكانة الصين الجيوسياسية ولكن للأسف فإن العملة الصينية مازالت متأخرة خلف العملات الاحتياطية وغير قادرة على التنافس مع التمويل المقوم بالدولار، مما جعل الصين لم تظهر نظام تمويل دولي يهemin عليه العملة الصينية، بل سعوا في التوجه نحو إصلاح النظام النقدي الدولي وأنه لابد أن يعتمد على توفر عملات وطنية متعددة وأن هذا النظام يتطلب إصلاح المؤسسات المالية الدولية. ويقوم النظام النقد الدولي على مؤسسات بريتون وودز وبذلك فإن إصلاح النظام يتطلب إصلاح تلك المؤسسات. ومع تراجع الولايات المتحدة من الساحة العالمية وظهور نظام متعدد الأقطاب فقد يؤدي ذلك الي تحول النظام النقدي الدولي.

إن ظهور منافسين جدد للعملة الدولية العالمية قد يحقق عدة مزايا اقتصادية كالاتي:

أن تجعل هذا النظام أكثر أمانة وكفاءة، وتعويض النقص في الأصول الآمنة، وإلغاء مسؤوليات الولايات المتحدة وامتيازاتها الضخمة.

ويسبب منافسة الدولار فإن المستثمرين الدوليين يكون لديهم البديل عن الدولار، ولكن قد يؤدي ذلك إلى التعرض لأزمة الثقة وأيضاً المضاربات المزعزعة للاستقرار بمعنى أن تحقيق المزايا التنافسية النقدية سيستغرق بعض الوقت، وبالتالي ممكن أن تكون فترة التحول نحو نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب مضطربة وعلى المستثمرين الاستعداد لذلك. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة للاستعداد لمواجهة هذه التحديات، وتشجيع التحول الي نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب.

أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من ألمانيا، وتجاوز حجمه لحجم الاقتصاد الأمريكي حسب معادل القوة الشرائية يدل على أن هناك احتمالات لسحب بساط التأثير الاقتصادي العالمي من الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز الصين كقوة اقتصادية لها وزنها

الدولي، ولها أيضا حلفاؤها الذين يشتركون معها. وقد بدأت أمريكا منذ خمس سنوات تكوين كتل اقتصادي جديد بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل، وتخفيض التعريفات الجمركية، وزيادة التبادل التجاري، لتعزيز النمو الاقتصادي. ويأمل الموقعون على هذه الاتفاقية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع هذه الاتفاقية القواعد الرئيسية للتعامل التجاري العالمي، وأن تفرض عقوبات على مخالفة هذه القواعد، والهدف هو الاحتواء ووضع كتل اقتصادي يجعل مهمة الصين في الصعود على سلم الريادة الاقتصادية العالمية صعب جدا، بحيث يفرض عليها الالتزام بالقواعد التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في وضعها. بالطبع هذه القواعد ستؤدي إلى التأثير على الميزات النسبية التجارية للصين، ولكن الصراع على موقع الصدارة والقيادة الاقتصادية مع الصين لن يكون سهلا أيضا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وسعي الكثير من الدول الأوروبية للانضمام لهذا البنك تحديا كبيرا للولايات المتحدة واختبارا صعبا لتأثير الولايات المتحدة على أقرب حلفائها. فبريطانيا الحليف الأقرب لها بدأت في السعي للانضمام للبنك وتبعتها الدول الأوروبية الأخرى، وبريطانيا تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البلدين. وقد تكون الصين تريد أن تقلب الطاولة على الولايات المتحدة الأمريكية للحد من نفوذها على النظام النقدي الدولي.

إن إقامة مؤسسات مالية بعيدة عن هيمنة الولايات المتحدة، كدول تجمع "البريكس"، التي تسعى لإنشاء نظام نقدي أكثر عدالة وتوازناً للعلاقات الاقتصادية الدولية، يهدف لوضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقد والتمويل من خلال تمويل المشاريع الأساسية وحل الأزمات وتقديم قروض بشكل لا يعطي أفضلية للدولار الأمريكي. ويعتبر ظهور دول تجمع البريكس كأقطاب للتنمية محاولة لتوزيع القوة في العالم وتحدي الولايات المتحدة في هيكل السيطرة العالمية.

اتجاه بعض الدول للتعامل المالي بالعملة المحلية، مثل قيام الصين بعقد اتفاقات لتمويل صفقات دولية بالعملة الصينية، ولعل أبرزها اتفاق المقايضة بين الفرنك السويسري والليون الصيني. وقد وقعت السعودية مع الصين اتفاقاً في ٢٠١٦، تتم بموجبه التعاملات التجارية بين البلدين بالليون الصيني والريال السعودي، وهو ما يشكل ضربة قاسية للدولار، وذلك لأن تأسيس نظام لأسعار

الصرف المباشرة بين عملتي اللوان الصيني والريال السعودي سيتيح لبكين شراء النفط السعودي بعملتها مستقبلاً، ما سيلحق الضرر بالدولار، حيث تعد الصين أكبر مستورد للنفط السعودي في العالم بما يتجاوز مليون برميل يومياً.

إن فكرة إنشاء دول البريكس بنك للتنمية يضمن وجود احتياطي نقدي ينافس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واقتراح الصندوق له أهمية كبيرة لعمل احتياطي نقدي لتأمين العملة في دول المجموعة، والحفاظ على قيمة العملة في حالة تعرض أحد أعضاء التجمع لمشاكل مالية أو عجز في الميزانية.

يعتبر صندوق البريكس فرصة مناسبة لمواجهة النقص النقدي المؤقت، وذلك لحل مشكلات موازين المدفوعات وفي نفس الوقت يعالج أوجه الخلل في النظام المصرفي.

يعتبر إنشاء بنك التنمية وبنك الاستثمار الآسيوي نوع جديد من البنوك، ولا يكون ذلك في سياق إصلاح النظام النقدي الدولي فحسب، بل يعتبر إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. حيث يتفق المؤسستان على أن الاستثمار في البنية التحتية من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يكون له الأولوية.

يعد بنك التنمية التابع لمجموعة البريكس أحد أدوات المجموعة في تحجيم دور البنك الدولي، وتحقيق الترابط الفاعل بين مجموعة البريكس والدول النامية وفق شروط اقل من الشروط والقيود التي يفرضها البنك الدولي. والمعايير بين اعضاء البنك تقوم على قاعدة المساواة بين أعضائه. حيث يتم توزيع رأس مال الصندوق بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين الذي يبلغ ٥٠مليار دولار. والوزن التصويتي يساوي الأسهم المودعة والبالغة ١٠ مليارات دولار لكل بلد، وبالتالي يعتمد نظام الحصص علي المساواة بين أعضائه.

إن تأسيس الترتيب الاحتياطي الاحترازي خلال قمة بريكس السابعة عام ٢٠١٤ يهدف لتوفير الدعم من خلال السيولة المالية الإضافية وغيرها من الوسائل لبلدان البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية. ويعمل على تقديم الدعم لدول البريكس من خلال أدوات السيولة والاستجابة الاحترازية لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة على المدى القصير. وسيكون إجمالي الموارد المخصصة له ١٠٠مليار دولار مع الالتزامات الفردية الآتية: الصين ٤١ مليار دولار والهند ١٨

مليار دولار والبرازيل ١٨ مليار دولار وروسيا ١٨ مليار دولار وجنوب أفريقيا ١ مليار دولار. ويعد الترتيب الاحتياطي الاحتياطي الاحترافي أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي، ويمثل الترتيب الاحتياطي الاحتياطي لمجموعة البريكس أحد الأدوات التي تمكن المجموعة من مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة وغير المتوقعة، وتوفير مرونة في الاستجابة لأي تحدي يمكن أن يواجه أي اقتصاد من اقتصادات الدول الأعضاء، وبما يمكنها من عدم اللجوء الى المؤسسات المالية الغربية وتقييدها بشروط القروض غير العادلة.

يتطلب الأمر في الواقع إيجاد بديل لنظام النقد الدولي يراعي مصالح أطرافه، فيما تتصاعد الآراء للأخذ بالاقترح الذي قدمه اللورد جون مينارد كينز في مفاوضات "بريتون وودز" عام ١٩٤٤ بشأن النظام النقدي الدولي، الذي يرى ضرورة تنظيم الاحتياطات الدولية من خلال مؤسسة دولية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، لكن هناك صعوبة في إيجاد توافق عام بين الدول التي تتضارب سياستها ومصالحها المالية النقدية، ولذلك فإن البدائل الإقليمية قد تكون ذات جدوى، كأن تضع كل دولة مجموعة من الترتيبات بينها وبين شريكها التجاري بالاعتماد على عملاتها المحلية بالإضافة إلى الذهب في تسوية مبادلاتها التجارية، ومنها التجارب التي سبقت بين الصين من ناحية وتركيا والبرازيل واليابان وروسيا من ناحية أخرى، ومن ثم يمكن أن يتحول النظام النقدي الدولي من كونه نظام دولي ليأخذ شكل المناطق الإقليمية، وهو ما يجعل النظام النقدي أكثر عدالة واستقرارًا.

خامسا: الأثار الاقتصادية المتوقعة لتجمع البريكس على مصر

إن حصول مصر على عضوية البريكس تحقق لها فوائد كثيرة كجذب استثمارات دول التجمع إليها مما يؤدي إلي تحسن مستوي المعيشة، وارتفاع معدلات النمو، وزيادة التوظيف، وارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع. ومن أهم ما ستجنيه مصر من الانضمام للتجمع هو تسوية المدفوعات التجارية بالعملة المحلية لمصر دون الحاجة إلى الدولار، من خلال نظام الدفع المالي المشترك حيث يقوم التجمع بابتكار طرق ووسائل تمكنه من تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة، وبالتالي المساعدة في حل مشكلة المدفوعات الدولية، والتأكيد على استقلالية مصر السياسية، وخروج مصر من عباءة الهيمنة الأمريكية، وفتح أسواق جديدة للتصدير.

المقومات التي تمتلكها مصر للانضمام للتجمع.

تعتبر دعوة مصر في قمة البريكس ٢٠١٧ بمثابة تقدير لها وإدراك أهميتها الدولية والإقليمية ، والثقة بما تحققة في المجالات المختلفة كالاقتصاد والأمن والإصلاح السياسي.

تعتبر مصر إضافة مهمة جدا لتجمع البريكس من جميع الجهات ، خصوصا السياسية حيث يسعى التجمع لتدعيم الاستقرار والمساهمة في الحفاظ علي الأمن والسلام الدوليين، وفي هذا الجانب فإن مصر في الصفوف الأولى لمواجهة الإرهاب وفاعل أساسي في صنع السلام في منطقة الشرق الأوسط.

موقع مصر الجغرافي والسياسي فتقع مصر في قلب العالم، وبها اهم ممر دولي قناة السويس.

انضمام مصر في معظم التجمعات الإفريقية : الكوميسا والاتحاد الأفريقي. وقد عبر السفير الصيني بالقاهرة عن مصر بأنها أهم دولة عربية وإسلامية في الشرق الأوسط، وهي الأكبر من حيث عدد السكان ولها مزايا جغرافية من حيث موقعها كملتقي عربي لمبادرة الحزام والطريق، فضلا عن موقعها الذي يربط الشرق الأوسط بأوروبا وإفريقيا .

قد أصبحت مؤهله اقتصاديا للحصول علي العضوية بعد تحقيقها للأمن والاستقرار وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي الذي أدى لنتائج ومؤشرات ناجحة، كتحسن الاستثمار. فقد حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو له خلال ١١عاماً، متصدراً معدلات نمو أهم اقتصادات المنطقة لعام ٢٠٢٠، وللعام الثالث على التوالي . فقد وصل معدل النمو إلي ٥,٦% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بـ ٥,٣% خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨، و ٤,٢% عام ٢٠١٦/٢٠١٧، و ٤,٣% خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد

حافظ معدل نمو الاقتصاد المصري على تحقيق مستوى أعلى من متوسط النمو العالمي منذ عام ٢٠١٥، والذي سجل ٥,٦% خلال عام ٢٠١٩، في حين بلغ متوسط النمو العالمي ٢,٩% خلال نفس العام، كما سجل معدل النمو في مصر ٥,٣% عام ٢٠١٨، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل ٣,٦% خلال العام نفسه، أما في عام ٢٠١٧ فقد سجل معدل النمو في مصر ٤,٢%، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل ٣,٨%، كما سجل معدل النمو في مصر ٤,٣% خلال

عام ٢٠١٦، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل ٣.٤%، وسجل ٤.٤% عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٣.٥% لمتوسط النمو العالمي.

في ظل نجاح مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري أشار صندوق النقد الدولي إلى استمرار تصدر الاقتصاد المصري لمعدلات النمو لأبرز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠٢٠، كما أكدت منظمة الأمم المتحدة على تسجيل مصر معدل نمو قوي في ٢٠١٩، متوقعة أن يستمر في التحسن في ٢٠٢٠، وذلك بفضل التعافي في الطلب المحلي وتحسن أداء ميزان المدفوعات

٥. بالإضافة لتلك المؤشرات الاقتصادية والسياسية الهامة والناجحة لدعم مكانة مصر وحصولها علي عضوية التجمع ، فإن مصر ترتبط بكل دولة من دول التجمع اقتصاديا وسياسيا ولديها علاقات شراكة بينهم وهذا يدعم من موقفها في الحصول علي عضوية تجمع البريكس.

أهداف انضمام مصر لتجمع البريكس.

تسعي مصر للانضمام إلي تجمع البريكس بدعم كل من الصين وروسيا ، من خلال اصلاح اقتصادها وفق خطة علمية مدروسة، منها الرفع التدريجي للدعم عن الوقود والكهرباء وضريبة القيمة المضافة التي كان لها أثر إيجابي على الموازنة العامة للدولة، والتي سئوجه للإنفاق على التعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، ما يضع أسسا قوية للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في نفس الوقت، إضافة إلى إصدار قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وتيسير خطوات إقامة المشروعات الاستثمارية، وهذه الخطوات تقدرها وتثمنها جيدا الجهات المشرفة على التقييم للانضمام لعضوية مجموعة "بريكس".

احتياج مصر إلى تنويع الاستثمارات الأجنبية بعيداً عن المستثمرين الغربيين الذين تنخفض لديهم نسبة المخاطرة مقارنة بالمستثمرين من دول "بريكس" الذين يملكون الخبرات المختلفة للعمل في ظل المخاطر وأصعب الظروف.

تنويع الهيكل الجغرافي والسلعي للصادرات المصرية من استفادتها من أسواق التجمع.

زيادة إمكانيات مصر في الحصول على القروض الخارجية من خلال بنك التنمية وصندوق الاحتياطات النقدية مما يجنبها ضغوط السيولة قصيرة الأجل.

زيادة التعاون في المجالات التي تتميز بها دول البريكس مثل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيات المتطورة، تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عدم ارتباط "بريكس" بنطاق جغرافي معين، ، بالإضافة للاستفادة من تجارب دول التجمع في المجالات المختلفة كالبرازيل والهند في مجالات الصحة والتعليم وغيرهم.

كما أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول التجمع يفتح آفاقا واسعة أمام مصر، فالنتائج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ نحو ١٦.٨ تريليون دولار، ويشكل نسبة ٢٢.٣% من الاقتصاد العالمي.

الرغبة المصرية في الاستفادة من تجارب هذه الدول وخصوصا في عملية التنمية، وامكانية حصولها على قروض خارجية بفائدة أقل من الاقتراض المحلي، وايضا عدم الانحياز والتبعية للقضية الأحادية فهذا يمثل أهم هدف من أهداف إنشاء التجمع.

عدم الاعتماد الكامل على دول أوروبا وأمريكا في اتفاقيات التبادل التجاري، والبحث عن أسواق جديدة لدول شرق آسيا مثل الصين والهند، حيث تعد أكبر سوق لتوفير المواد الأولية للبنية التحتية والإنتاج، وهذا يضمن توفير ما يلزم مصر من سلع مواد مستخدمة في البنية التحتية بسعر أفضل، وهذا ما تحتاجه مصر في الفترة المقبلة من أجل جذب المشاريع الاستثمارية.

من الممكن الاستفادة بأكثر قدر من جدول أعمال التجمع في مجالات التبادل التجاري بين الدول المجتمعة، ونظم المدفوعات المستخدمة بين الدول العالمية، وأيضا التوازن الدولي في الصادرات والواردات من أجل ارتفاع معدل النمو السريع.

أهم المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية لدول تجمع البريكس في مصر

الجدول التالي يبين أهم المشاكل التي تعوق التنمية الاقتصادية في دول التجمع ومصر.

جدول رقم (١٢) أهم المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية في دول البريكس ومصر عامي

٢٠١٨-٢٠١٩

المشكلات / الدولة	السنة	مصر	البرازيل	الصين	الهند	روسيا	جنوب أفريقيا
معدل حدوث الفساد %	٢٠١٨	٣٧	٤١	٤٠	٢٩	٤٣	٣٢
	٢٠١٩	٣٥	٣٩	٤١	٢٨	٤٣	٣٥
الجريمة المنظمة	٢٠١٨	٣,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٧	٣,٤	٥,٣
	٢٠١٩	٣	٤,٦	٤,٣	٤,٦	٣,٢	٥,٣
عدم استقرار السياسات	٢٠١٨	٢,٥	٤,٤	٤,٧	٣,٩	٣,٢	٣,٩
	٢٠١٩	٢,٧	٤,٥	٤,٥	٣,٧	٣,٣	٤
التضخم	٢٠١٨	٦,١	٨,١	٤,١	٥,٤	٥,٨	١٦,٩
	٢٠١٩	٣,٦	١,٨	٣,٥	٣,٣	٤,٩	٢,٢

Source: The Global Competitiveness Report 2018, 2019.

يتضح من الجدول ارتفاع معدل حدوث الفساد في دول التجمع ومصر، ويعتبر الفساد من أهم معوقات التنمية الاقتصادية حيث يؤثر علي تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالفساد يؤدي لانخفاض معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيره علي الاستثمار الأجنبي، حيث له أثر سلبي علي حجم وكفاءة الاستثمار وإحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم خاصة في الدول التي ينتشر فيها الفساد.

بالنسبة للجريمة فنلاحظ ثبات معدلاتها أو تغيرها بنسبة قليلة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في جميع دول التجمع ومصر، وهي تمثل الأفعال الضارة الاقتصادية والتي يتولى القانون تحديدها لحماية مصالح البلاد الاقتصادية، كحماية الأموال العامة والخاصة من العبث أو امتلاكها خلسة، وتعتبر الجرائم الاقتصادية ذات ذات تأثير كبير علي الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فتأثيرها الاقتصادي علي الدولة واقتصادها ومالياتها، والتأثير الاجتماعي بتهديدها حياة وأموال الناس.

بالنسبة لاستقرار السياسات فإنه يؤدي لفتاى الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة فى النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط فى النقد الأجنبي والأسواق المالية. وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وتثبيط الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصادي، والتأثير على مستويات المعيشة. والتحدى الذى يواجه صناع السياسات هو الحد من عدم الاستقرار فى بلدانهم والبلدان الخارجية دون تقليص قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة والنمو القابل للاستمرار. والاستقرار الاقتصادي والمالي هو أحد الاهتمامات الوطنية والدولية على حد سواء، وبذلك فهو يعتبر من معوقات التنمية فى دول تجمع البريكس.

المكاسب المتوقعة لانضمام مصر فى تجمع البريكس.

يعتبر توجه مصر نحو الشرق وخصوصا الصين وروسيا يحمل العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية. إن انضمام مصر لتجمع البريكس يعطيها فرصة جيدة جدا للتوسع فى جذب المزيد من الاستثمارات وخاصة أنها أصبحت من الدول الواعدة للاستثمار، وزيادة السياحة، وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فى هذه الدول، وأيضا ترويج للمشروعات القومية وإنشاء عدد من المشروعات فى الطاقة. ، ويمثل الشرق أهمية كبيرة لمصر حيث أن الغرب له توجهاته التى تسعى لتقسيم الشرق الأوسط، كما أن دول الشرق وخاصة روسيا والصين من الدول الواعدة اقتصاديا. وستستفيد مصر من شراكتها مع روسيا والصين فى مجالات مختلفة أهمها تصنيع السلاح والطاقة الشمسية، وأيضا جذب الصناعة الصينية لمصر وسيعمل ذلك على تقليل الاستيراد من الصين وزيادة التصدير. إن تنفيذ هذه الخطوة سيعود على مصر بمكاسب كبيرة، فأكبر الأسواق الواعدة فى العالم سوف تفتح أبوابها أمام مصر للتصدير، كما أن استثمارات هذه الدول التى لديها فوائض سوف تزيد فى مصر فى حال الانضمام. وأيضا يمكن استفادة مصر من خبرات دول التجمع التنموية، ولكي تحقق مصر أكبر استفادة من التجمع عليها أن تبدأ أولا باستيراد المعرفة من الصين لبناء قاعدة صناعية تنمو بها الدولة، وأيضا تطبيق معايير الجودة العالمية فى الصناعة لتنشيط التجارة الداخلية كالانتقال إلى الأسواق الخارجية لمنافسة الأسواق سواء فى السلع المستوردة فى الداخل والمصدرة للخارج، وأيضا اتجاه الحكومة للإصلاحات الداخلية فى مصر مثل وضع قوانين لتنظيم العمالة، وزيادة الموارد البشرية لتحقيق نمو اقتصادي، مما يعطي مصر توازنا بالميزان

التجاري بينها وبين دول "بريكس" بالإضافة إلى أنه يجعل من مصر إحدى تلك الدول، وتستطيع مصر الاستفادة من أهم مزايا التجمع، حيث أنه يمكن تسوية المدفوعات الناتجة عن التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيما بينهم باستخدام عملات هذه الدول دون الحاجة لاستخدام الدولار أو اليورو أو أي من عملات الاحتياطي الدولي.

من الجانب السياسي فإن التمدد الخارجي ووضع الشراكات السياسية مع الدول التي تلعب دورا مؤثرا على الساحة السياسية أمر في غاية الأهمية، خصوصا مع روسيا والصين وهما دولتان لهما دورهما المحوري في المعادلة الدولية، فهذا التجمع يسعى لخلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس الأعضاء، وانضمام مصر للتجمع يوضح أنها أصبحت ذات قرار سياسي مُستقل، وتسعى لإقامة علاقات مُتزنة مع كل الأطراف، بالإضافة إلى أنه يحمل رسالة ضمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد قرار قطع المعونة الأمريكية عن مصر، أن هناك بدائل متاحة أمام مصر وأنها لن تخضع لأوراق الضغط كما حدث في الماضي.

إن المكاسب المصرية من التجمع تشمل أيضا الوصول لعلاقة شراكة دولية مع الدول المؤثرة والمحورية، وأيضا يعتبر كسب دولتين من الدول الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن في صف مصر في معركتها للفوز بمقعد غير دائم في مجلس الأمن يعد أمرا جيدا، وإن كان مكسبا وقتيا وقصير المدى.

من الجانب العسكري فإن الانضمام للتجمع سيضمن لمصر تنوع مصادر السلاح، حيث أن احتكار دولة بعينها لتوريد السلاح لمصر يفرض عليها العديد من القيود السياسية، حيث اعتمدت مصر على الولايات المتحدة عقب اتفاقية السلام مع إسرائيل في التزود بالسلاح.

الخسائر المتوقعة لانضمام مصر في تجمع البريكس.

يعتبر تجمع البريكس كغيره من التجمعات له مزايا عديدة للدول المشتركة فيه، فهو يضمن لها الحصول على مزايا تنافسية كما يضمن لها أسواق دائمة، ولكن بلا شك له أيضا بعض الخسائر أو المخاطر التي قد تتعرض لها الدول المشاركة فيه. وبالتالي إذا انضمت مصر لتجمع البريكس فقد

تتعرض لبعض المخاطر فحدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التجمع قد يقودها إلى تنازلات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التجمع، وأيضاً ثلاثة من القادة الخمسة يرأسون دولاً استبدادية للغاية، وبعضهم أكثر حرصاً على بديل للهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وبالتالي سيكون هناك صراع بين دول التجمع.

هناك أيضاً اختلاف بين الدول الخمس المكونة للتجمع في تحديد الأولويات فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للنظام الدولي الجديد، وبالتالي يتحتم على هذه الدول تقليل فجوة الاختلافات في الرؤى فيما بينها من أجل الوصول إلى اقتراح مشترك بشأن النظام الدولي الجديد، وتحويل تلك المبادئ إلى ممارسات فعلية في السياسة الخارجية لهذه الدول بشكل يعكس موقف موحد للتجمع.

لكي تحصل مصر على مكانة هامة داخل التجمع يتحتم عليها أن تحظي بسياسات اقتصادية مستقرة داعمة للنمو لكي تكتسب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، فالأداء الضعيف نسبياً على المدى الطويل للبلدان الثلاثة المشتركة في التجمع روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا أدى إلى تقليص دورها في الاقتصاد العالمي، وأيضاً قد تواجه مصر صعوبة داخل التجمع بسبب أن التخاطب التجاري بين دول التجمع يعوقه مشاكل عديدة بسبب عدم وجود لغة مشتركة تسهل التعامل التجاري بينهم أو مع أسواق الدول الأخرى فالصين تتبنى (الشيوعية) وهي تناقض مع توجهات كل دول التجمع، إضافة إلى ما تعانيه دول التجمع من مشاكل أمنية داخلية الناتجة عن التعددية الإثنية والدينية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي؛ وهو الأمر الذي يؤدي لصعوبة الحصول على توافق بشأن الدول التي ستتوجه إليها الاستثمارات المستقبلية، كما أن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة لن تسلم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالمي الاقتصادي السياسي والعسكري أو تتخلى عنه لدول التجمع وبالتالي سيحدث تضارب بين الدول، وعلى مصر أن تقف في الحياد بحيث لا يؤدي انضمامها للتجمع موقفاً عدائياً مع الولايات المتحدة.

سادسا: النتائج والتوصيات

النتائج:

١- فشل الدول النامية في تحقيق تنميتها بالاعتماد على الاقتراض الخارجي في جميع العصور، ومازالت تواجه تحديات معقدة بشأن عملية التنمية، أهمها كيفية تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق الهدف المطلوب.

٢- بالرغم من الاتفاق حول ضرورة اصلاح النظام، كان هناك اختلاف حول البديل الأصح، وقد واجه النظام النقدي الدولي العديد من التحديات كتراجع سيطرة الدولار وظهور عملات أخرى على الساحة الدولية.

٣- يهدف تجمع البريكس لبناء نظام اقتصادي متعدد الأقطاب لا يعتمد على عملة واحدة، فمن وجهة نظر التجمع أن السبب في إفقار العالم هو النظام النقدي الدولي المرتكز على الدولار، وحصول الدول النامية على مقعد داخل صندوق النقد الدولي وأن يكون لها تأثير في النظام النقدي الدولي.

٤- إن تجمع البريكس عبارة عن تجمع اقتصادي وسياسي له أهداف عديدة يسعى لتحقيقها من أهمها إصلاح النظام النقدي الدولي، وقد أثر التجمع على الدول المشاركة فيه اقتصاديا وسياسيا فحققت العديد من الفوائد بانضمامها للتجمع.

٥- حصول مصر على عضوية البريكس تحقق لها فوائد كثيرة كجذب استثمارات دول التجمع إليها مما يؤدي إلي تحسن مستوي المعيشة، وارتفاع معدلات النمو، وزيادة التوظيف، وارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع و تسوية المدفوعات التجارية بالعملة المحلية لمصر دون الحاجة إلى الدولار، والتأكيد على استقلالية مصر السياسية، وخروج مصر من عباءة الهيمنة الأمريكية، وفتح أسواق جديدة. وبالتالي يعتبر توجه مصر نحو الشرق وخصوصا الصين وروسيا يحمل العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٦- انضمام مصر لتجمع البريكس قد يعرضها لبعض المخاطر، وعليها أن تعي ذلك وتحسب له، فمثلا حدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التجمع قد يقودها إلى تنازلات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التجمع.

التوصيات

على الدول النامية الاتجاه نحو الاعتماد علي الذات والحد من القروض التي تفاقمت لحد الأزمة وأصبح من الصعب السيطرة عليها، والبدأ في معالجتها عن طريق البحث عن الأسباب الأساسية لوجودها ثم العمل في القضاء عليها أو علي الأقل التخفيف من حدتها.

لحل مشاكل الاقتصاد المصري فلا بد من تشجيع التصدير وترشيد الاستيراد وتقليل الاستدانة الخارجية وضبط هيكل الديون الخارجية ، وتحقق هذا يعتبر الضمان الوحيد لكي تضيق الفجوة بين مكونات التجارة الخارجية لمصر، وتمكن الصادرات المصرية من تمويل الواردات وسداد الفوائد المستحقة على الديون الخارجية دون الحاجة لمزيد من الديون، وبما يعزز من مؤشرات الاستدامة والتوازن المنشودة في التجارة الخارجية للاقتصاد المصري.

عند التفكير في الخروج من هيمنة الدولار لابد أن يتم ذلك بشكل تدريجي، فالدولار هو العملة الأساسية لمعظم التعاملات التجارية وعند استبداله بعملة أخرى سيكون ذلك صعب وسيسب التضارب والمشاكل لدول العالم وخصوصا النامية منها.

التفكير بجدية للانضمام لتجمع البريكس ، فمصر لديها المقومات التي تؤهلها لذلك ،وانضمامها للتجمع يعطيها فرصة النهوض بالاقتصاد المصري والتحرر من سيطرة وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي يفرضها عند تقديم القروض ، وأيضا تنويع العلاقات الدولية وعدم ارتباطها بدولة معينة.

لكي تتضمن مصر لدول التجمع عليها أن تعرف جيدا المشاكل التي قد تواجهها داخل التجمع، ككتابين واختلاف الرؤي بين دوله، وقد تحدث بعض المشاكل بين دول التجمع للتربع علي عرش الاقتصاد العالمي، حيث يوجد ثلاث دول داخل التجمع ذو مكانة سيادية وقوي اقتصادية كبيرة.

تبنى مصر سياسات اقتصادية مستقرة داعمة للنمو لكي تحصل على مكانة هامة داخل التجمع وتستطيع الحصول علي مكانة هامة في الاقتصاد العالمي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- انضمام مصر إلى دول بريكس حلم عرفلته واشنطن ويحاول الرئيس إحياءه
- قمة بريكس | «رسالة إلى أمريكا».. تحركات السيسي تغضب البيت الأبيض.
- من التاريخ أساس النظام النقدي الدولي
<https://aawsat.com/home/article/589771>
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=573170>
<https://www.elamwal.com/72302>
<https://www.elnabaa.net/662930>
<https://www.mobtada.com/details/646973>
- أحمد، جامع: "النظام النقدي الدولي الراهن أساسه. وأزمته"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ع ٢٤، مايو ١٩٧٨.
- اللطيف عبد الكريم: "دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد" مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع (٣٠)، ٢٠١٤.
- أمال قحايرية: "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع ٣.
- أهم ٥ مكاسب اقتصادية لمصر من مشاركة السيسي في "قمة بريكس"-
- يونشافة، أحمد. لعلمي، فاطمة: "بحث بعنوان: ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي"، جامعة بشار.

-جلال عزاييز - د. حاجي العلجة: " آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠١٦ " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع (١٧) السداسي الثاني ٢٠١٧.

-خالد المصري - مناف، علوش: " دور التكتلات الاقتصادية الدوليّة في تغيير بنيّة النظام الدوليّ البريكس "انموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج (٣٨)، ع (٣)، ٢٠١٦.

-د. طارق محمد الطائي " تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي " مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية ٢٠٢٠.

-زكي رمزي: " أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث"، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.

-صبحي،مقار " أهمية انضمام مصر لدول البريكس " مجلة الحوار المتمدن، ع(٥٦٨٤)، ٢٠١٧.

-صلاح الدين البهلول أحمد: " دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية "مج (١٠)، ع(٤) الجزء الأول ٢٠١٩.

-علاء، الجعيري: " واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، ٢٠١٨.

-فؤاد، بسيسو: " اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي " أعمال المؤتمر العلمي العاشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٢٠٠٩.

-ماهر، القصير: " كتل دول البريكس، نشأته، اقتصادياته، أهدافه "، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية..

Bremdan Kelly, China's challenge to the International monetary system, In Crmental steps and long-term prospects for internationalization of the renmenbe,pacific forum csis issues &Insights ,Honolulu ,Vol (9),No(11),June 2009

- Cameron, F." The EU and the BRICs". Brussels: EURussia Centre,p3٠
2013.
- Economics, P. (2013). World in 2050: The BRICs and beyond: prospects,
challenges and opportunities. London.January: Economics, PwC.
- Gold and the International Monetary System", A Report by the Chatham
House.
- Gold Taskforce Rapporteur: André Astrow, February 2012.
- Have the Brics hit a wall?
<https://www.dw.com/en/have-the-brics-hit-a-wall/a-51182058>
- IMF STAFF POSITION NOTE, The Debate on the international Monetary
System, 2009.
- International Monetary fund : reforming the International Monetary system,
February 2011.
- J.Dana Stuster, "So Egypt You Want to be a BRICS Country?", 21/03/2013,
Foreign Policy, <http://foreignpolicy.com/2013/03/21/so-egypt-you-want-148001-to-be-a-brics-country>.
- Kanhaiya Singh: Reforming International Monetary System, National
council of Applied Economic Research (NCAER), New Delhi, India,
April 2010
- Matteo, M, Emmanuel, A Model of the International Monetary System,
March 2017,
- MPRA Paper No. 52535, posted 29, December 2013, p2
- Protiva Kundu :BRICS: PROSPECTS AND CHALLENGES, Article,
March 2014, On the causal dynamics between economic growth,
renewable energy consumption, CO2 emissions and trade openness:
Fresh evidence from BRICS countries, Maamar Sebri and Ousama Ben
Salha Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/52535/>
- THE INTERNATIONAL MONETARY SYSTEM: AN ASSESSMENT
AND AVENUE FOR REFORM BANK OF CANADA REVIEW,
AUTUMN, 2011.
- THE PROSPECTS OF BRICS EVOLUTION- GOALS & PATWAYS
Georgy Toloraya, Executive Director, Russian National Committee For
Brics Research1 Prepared for 7th BRICS Academic Forum, Moscow,
22-23, 5, 2015.